جامعة النّيلين
كلّية الدّراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللّغة العربيّة

ضمير الفصل في القرآن الكريم

دراسة نحويّة وصفية دلاليّة

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللّغة العرّبية

إعداد الطالبة:
سميرة عثمان الحاج الفضل

إشراف الأستاذ الدّكتور
محمّد غالب عبدالرّحمن ورّاق

1439هـ-2017م

أ ب ب ب

آيـــــــــــــــة

چ ڇ ڃ ڄ ڍ ڌ ڎ ڈ ژ ڑ ک ڪ ګ گ ڳ ڱ ں ڻ ۀ

الإسراء /80

إ هـــد ا ء

إلى والديّ أمي امرأة تحب العلم والعلماء فكان اثر ذلك واضحاً علينا وأَبي رجل حرص على أنَّ نعيش بمال حلال وكان أَثر ذلك واضحاً جزاهما الله عني كل خير.

إلى أخي محمد عثمان غرة العين وتاج الرأس ...

إلى من أخشى ذكر اسمها فتأخذ العيون بعض الأجر ولكن عونها كان فوق ما أخشاه إشراقة عثمان كريمة يجزيها الله عني خيراً.

إلى أخواتي كلهن حبيبات القلب وعقده المنظوم.

إلى الباشمهندس/ حاتم علي طه

إلى الدَّكتورة الزميلة عائشة ميرغني وجزاها الله عني خيراً ...

إلى أسرة مدرسة العبيدات الثَّانوية إدارة وزميلات

وختام الإهداء إلى زوجي الأستاذ/ عباس المسيك وأبنائي أحمد وأواب وبناتي الدَّكتورة أريج وأرجوان

إلى كل طالب علم في لغة الضَّاد وكل معلمي اللُّغة العربية أُهدي بحثي

الباحثة

شكـر و عـرفـــان

الحمد والشَّكر أولاً وأخيراً لله رب العالمين الحمد لله معطي النعم، والحمد لـه المكافئ على حمد النعم، الحمد له أنَّ جعلني ممن وقفوا على علوم هذه اللُّغة الشَّريفة وعلى توفيقه لي في إكمال هذا البحث لن يوفَّى الله ثناء.

ثم الشَّكر للدَّكتور محمد غالب ورَّاق الذي أشرف على هذا البحث منذ رسم خطته وحتى ختامه، وكان رأيه السَّديد يلازمني في كل مراحل البحث يرافقه تواضع العلماء وأعظم بها ... فلا أستطيع رد جمائلكم ولكني قلت:

لمثلـــك دومـــاً تحـــت المطايـــا * وفيـــك تطيـــب تفـــوح التَّحايـــا

أيـــا نجـــم قـــوم أضـــاء الليـــالي * ومنبـــــع علـــــم لكـــــل البرايـــــا

أغالـــب إنـــي أصـــوغ الحـــروف * عســـاي أوفّـــي قلـــيلاً عســـايا

فـــلا الشَّـــعر يكفـــي ولا النَّثـــر يرقـــى * لـــــرد قليـــــل لفـــــيض العطايـــــا

فـــــأي القـــــوافي وأي البيـــــان * يعبـــــر يرقـــــى لتلـــــك السَّـــــجايا

ثم شكري أجزله لأسرة جامعة النيلين العريقة والتي أتاحت لنا فرصة ثرة فنهلنا من عذب معين العلوم عندهم، ويتصل شكري لكل من درسوني في هذا الفصل العلمي من كافة الجامعات، كل الشَّكر لرفيقة الدَّراسة الدَّكتورة ازدهار عبد الرَّحمن ويتصل شكري للدَّكتورة سلوى عثمان والدَّكتورة مها عبده.

وشكري للدَّكتور الطّيِّب محمود من جامعة القرآن الكريم.

والشَّكر أجزله لعمي الأستاذ عبد الوهاب الحاج الفضل رئيس شعبة اللُّغة العربية بمدرسة حسونة الثانوية سابقاً، والشّكر للخال الأستاذ مصطفى محمد خليفة أستاذ اللُّغة العربية بمدارس الموهوبين في كريم عونهم لي.

وشكري لأسرة مكتبة جامعة أفريقيا العالمية ذلك المقام الطيب حقاً، ولأسرة مكتبة معهد الخرطوم للغُة العربية، الشَّكر والعرفان كذلك لأسرة مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية العريقة ولأسرة مكتبة (أصالة) في طباعة هذا البحث وكذلك أشكر الزّملاء وكل من ساعدني برأيه السديد. ويبقى في النفس شكر دائم لكل معلمي منذ مرحلة الأساس وحتى هذه المرحلة.

مستخلص البحث

جمع هذا البحث بعنوان (ضمير الفصل في القرآن الكريم) في فصوله الثَّلاثة بين الدَّراسة النَّظرية والتَّطبيقية، قدمت فيه الباحثة بدءاً معنى كلمة (ضمير) و(فصل) ثم معنى (ضمير الفصل) اصطلاحاً، ثم الاسم الذي أطلق علماء البَّصرة والكوفة على ضمير الفصل واختلافهم في ذلك ودلالات تلك الأسماء، وعرضت الباحثة ماهية ضمير الفصل وشروطه وشروط ما قبله وبعده وإعرابه ودوره في السّياق اللغَّوي وأوردت خلاف العلماء في كل ذلك، وعرفت الباحثة الأوجه الإعرابيّة المحتملة لضَّمير الفصل في السّياقات المختلفة فقد تتعين فصليته وقد يقبل معها أوجهاً أخرى كالبدل والتَّأكيد والابتداء ، وأوردت قول العلماء في كيفية التَّفريق بين تلك الأوجه وعرضها على القرآن الكريم حيث حوت أربع آيات ضَّميراً للفصل تتحتم فيها الفصليّة، أمّا المواقع الأخرى فقد تفاوت ورودها كثرة وقلة.

وعرضت الباحث دلالات ضمير الفصل تطبيقاً على القرآن الكريم وأقوال العلماء حول ذلك، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

* بُعد العلماء الأوائل عن النَّظرة الشَّاملة لسّياقات ضمير الفصل التي يرد فيها ومعانيه التي يوديها أحد أسباب الخلاف بينهم حول هذا الضَّمير.

* لو درس ضمير الفصل وفق نظرية الجرجاني والتي تُعلي من قيمة المعاني لكان الدرس أكمل وأشمل.

* دلالات ضمير الفصل متداخلة في كثير من السّياقات ومن الخطأ النظر إلى التَّأكيد كوظيفة نحويَّة بل هو دَّلالة عامة تعم الوظيفتين الأخريات.

المقدمة

الحمد لله أهل الثناء والحمد لله على أنعمه التي لا تحصى ولا تعد الحمد لله أنَّ جعلنا أهل هذه اللُّغة الشّريفة ثم شرفنا بأن جعلنا باحثين في علومها الرَّاقية واقفين على معانيها العالية، والصَّلاة والسَّلام على أشرف وأفضح من نطق بالضاد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

فإنَّ اللُّغة العربية من أعظم لغات البشر وأعرقها وأعلاها شأناً وقد اختارها الله تعالى لتكون لغة كتابه العظيم لتكون بذلك في ركن متين وحفظ ضمين وشرف مبين، ثم سخر لها علماء أجلاء أفنوا أعمارهم لإرساء قواعد تحمي هذه اللُّغة، فجمعوا مادتها وصاغوا قياساً وسماعاً موازينها وقعدوا لها خوفاً عليها والتماساً لسلامتها التي هي سلامة الهوية، تشهد بذلك مؤلفاتهم الثَّمينة التي هي منارة الباحثين، ومن عظيم نعم الله أنَّ يكون الإنسان أحد الباحثين فيكون بذلك حلقة اتصال بين تلك المؤلفات وبين الدَّارسين اليوم، ومن الأمور التي تسعد الإنسان أيَّما سعادة أنَّ يضع بصمة يربط بها هذه الأمة بماضيها وبمورثها اللُّغوي المتين.

والنَّحو من أجلّ علوم العرّبية وفيه يتحقق قول القائل:

أحبب النحو من العلم فقد * يدرك المرءُ به أعلى الشّرف
إنما النَّحوي في مجلسه * كشهاب ثاقب بين السُّدف
يخرج القرآن من فيه كما * تخرج الدُّرة من بين الصَّدف

وفيه يقول الكسائي:

إنّما النَّحو قياس يتبع * وبه في كل أمر ينتفع
فإذا ما أبصر النَّحو الفتى * مرّ في المنطق مراً فاتسع
وأتقاه كل من جالسه * من جليس ناطق أو مستمع
وإذا لم يبصر النَّحو الفتى * هاب أن ينطق جبناً فانقمع
فتراه ينصب الجر وما * كان من نصب ومن جر رفع
يقرا القرآن لا يعرا هـ رَّف الإعراب فيه وصنع
وإذا يُبصره يقروه * وإذا ما شكّ في حرف رفع
ناظراً فيه وفي إعرابه * فإذا ما عرف الحق صدع

ومن هذا المنطلق كان اختياري للبحث في موضوع (ضمير الفصل في القرآن الكريم) والذي تلقيته دراسة على يد غالب ورّاق جزاه الله خيراً عنا فكان أن وقع الموضوع في نفسي موضع اهتمام بالغ وشعرت بأهمية البحث فيه نحوياً ودلالياً، وخلال بحثي عنه لاحظت عدم توفر هذا العنوان في عدد من الجامعات وكان هذا دافع ثالث للبحث فيه وإخراجه بصورة تفيد من يطلع عليه، وكان سبب اختيار مجال التّطبيق أني وجدت المواطن التي ورد فيها ضمير الفصل في القرآن الكريم كثيرة جداً ورأيت ذلك مجالاً لإثبات الحقائق النَّحوية والدَّلالية التي تتعلق بضمير الفصل، كذلك قناعتي بأنَّ المعاني هي أعلى قيم هذه اللُّغة وهي المعول عليه في كل فروعها ولا أجلّ ولا أدق من معانٍ حواها كتاب الله الكريم.

*** أساسيات البحث:**

1/ أسباب اختيار الموضوع:

- عدم وجود دراسات وافية حول ضمير الفصل.
- أهمية ضمير الفصل في الوظيفة والدَّلالة.
- أهمية مجال التّطبيق ودور ضمير الفصل في الدَّلالة في هذا الكتاب العظيم.

2/ أسئلة البحث:

* ما هو ضمير الفصل؟ وما المصطلحات التي استخدمت في الدَّلالة عليه وهل اتفق العلماء الأوائل حول تلك الماهية والمصطلحات؟

* ما هي وظيفة ضمير الفصل في الجملة؟

* ما هي دلالات ضمير الفعل في الجملة؟

* هل ورد ضمير الفصل في القرآن؟ إنَّ ورد ما هي أحواله؟ وما هي دلالته؟

3/ فروض البحث:

* بيان ماهية ضمير الفصل ومصطلحاته وشروطه مدعمة بنصوص العلماء.

* إبراز الوظيفة النَّحوية لضَّمير الفصل وخلاف العلماء فيها.

* إثبات الدَّلالة المعنوية لضَّمير الفصل وأقوال العلماء.

* إحصاء مواطن ضمير الفصل في القرآن ووجوه إعرابه وبيان دلالته في الآيات.

4/ منهج البحث:

المنهج الوصفي الذي يعتمد على التّحليل.

5/ الدّراسات السَّابقة:

وجدت دراسة واحدة بعنوان (ضمير الفصل في الحديث النبوي الشَّريف دراسة إحصائية تطبيقيّة في صحيح البخاري) وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، تخصص نحو وصرف، إعداد الطالب خالد عثمان محمد خضر إشراف دكتور عبد الجبّار بلال خير 1426هـ-2005م، ومن أهم ما توصل إليه الباحث جواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً وبيَّن مصطلحات ضمير الفصل وماهيته وأنَّه أحد ضمائر الرفع المنفصلة الواقعة بين المبتدأ والخبر أو ما أصله كذلك وذكر خلاف العلماء حول الاصطلاح والإعراب مطبقاً تلك الحقائق على الحديث النبوي الشريف.

واختلفت دراستي عنه في المجال المطبق عليه أولاً ثم إبراز تلك الحقائق مدعمة بالمراجع اللازمة والاهتمام بالجانب الدَّلالي لضَّمير الفصل في القرآن الكريم.

6/ هيكل البحث:

بدأت بحثي بمقدمة لبيان أهمية هذه اللُّغة وأهمية الموضوع الذي تناولته يلي ذلك ثلاثة فصول قسمتها على النَّحو التالي:

أ/ الفصل الأوَّل: ضمير الفصل بين اللغَّويين والنَّحويين

المبحث الأوَّل: التَّعريف بضَّمير الفصل

المبحث الثَّاني: ماهية ضمير الفصل وشروط تحققه

المبحث الثَّالث: إعراب ضمير الفصل

ب/ الفصل الثَّاني: ضمير الفصل في القرآن الكريم

المبحث الأوَّل: ما تتعيّن فيه الفصلية.

المبحث الثَّاني: ما يحتمل الفصلية وغيرها.

المبحث الثَّالث: مواطن يقع فيها ضمير الفصل بين المعرفة وغير المعرفة.

المبحث الرابع: دخول لام الابتداء على ضمير الفصل.

ج/ الفصل الثَّالث: دَّلالة ضمير الفصل في القرآن الكريم

المبحث الأوَّل: التّبيين

المبحث الثَّاني: القصر

المبحث الثَّالث: التَّأكيد

7/ ملحق بمواقع ضمير الفصل في القرآن الكريم

8/ خاتمة أوجزت فيها ما توصلت إليه مع بعض التَّوصيات

9/ قوائم توضيحيّة بالمراجع التي اعتمدت عليها وقائمة أخرى بالموضوعات التي وردت في البحث.

الـفـصل الأوَّل

ضمير الفصل بين اللغَّويين والنَّحويين

المبحث الأوَّل: التَّعريف بضَّمير الفصل.

المبحث الثَّاني: ماهية ضمير الفصل وشروط تحققه.

المبحث الثَّالث: إعراب ضمير الفصل.

المبحث الأوَّل
التَّعريف بضَّمير الفصل

الضَّمير لغة:

نجد أنَّ مادة [ضمر] في المعاجم تكاد تنحصر في معاني الخفاء والضآلة والهزال وأضمر الشيء: بمعنى أخفاه، وضمر ضموراً هُزل وقلّ لحمه.

وجاء في لسان العرب: "تضمر وجهه انضمت جلدته وأضمره يضمره يضعفه ويقلله".[1]

وفي المعجم الوسيط: "الضَّامر القليل اللَّحم، الرَّقيق يقالُ جمل ضامر، وناقة ضامرة وفي القرآن الكريم: چ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک کچ[2] والجمع ضُمر وضوامر".[3]

وبالمعاني نفسها جاء في القاموس المحيط: "والضمر: الهزال ولحاق البطن والضَّمير العنب الزَّابل، والسِّرُ وداخل الخاطر والجمع ضمائر وأضمره أخفاه والموضع والمفعول مضمر وأضمرت الأرض الرَّجل غيبتُه إمَّا بسفر أو بموت".[4]

وجاء في المعجم الوجيز: "ضمّرّ الفرس للسّباق ونحوه: ربطه وعلقه وسقاه كثيراً وركضّه في الميدان حتى يخف ويدق والضَّمير ما تخفيه في نفسك ويصعب الوقوف عليه".[5]

الفصل لُغة:

---

(1) لسان العرب ، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين ابن مكرم ابن منظور الافريقي، بيروت، دار صادر، ط1 ، 1410هـ- 1992م ، (ضمر)، 2606/4.

(2) الحج/27.

(3) المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، قطر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، 1985م ، (ضمر) ، 429/1.

(4) القاموس المحيط، الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر بن محمد بن يعقوب، تحقيق مكتب تحقيق التَّراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، الطبعة الثَّانية، 1407هـ-1987م. (ضمر) 551.

(5) المعجم الوجيز، معجم اللُّغة العربية ، القاهرة، طبعة خاصة بوزارة التَّعليم، إبراهيم أنيس وآخرون 1425هـ-2004م. (ضمر) /382.

فصل بين الشَّيئين فصلاً وفصولاً: فرَّق بينهما وفصل الحاكم بين الخصمين قضي وفصل الشيء عن غيره فصلاً: أبعده. [1]

وعرفه الليث بأنَّه يكون ما بين الشَّيئين، وجاء في لسان العرب: "والفصل من الجسد موضع المفصل"[2] كما جاء في معجم مقاييس اللُّغة: "الفاء والصَّاد واللام كلمة صحيحة تدلُ على تمييز الشيء وإبانته عنه، ويقال فصلت الشيء فصلاً".[3]

كما جاء: "الفصل هو المسافة بين الشيئين وملتقي كل عظمتين من الجسد".[4]

وجاء المعنى نفسه في القاموس المحيط وأضاف" أنَّه الحق من القول، وأنَّه عند البصريين كالعماد عند الكوفيين"[5] وفصل القوم عن البلد فصولاً: خرجوا وفي القرآن: چ ٱ ب ب ٻ چ[6].[7]

وترددت مادة (فصل) في القرآن الكريم مراراً، ومنها قول الله تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ[8] أي انفصلت العير وخرجت عن مصر وقوله تعالى: چ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ چ[9] أي ليس بباطل، وقد ترددت: يوم الفصل في القرآن بمعنى يوم القيامة، أي اليوم الذي يُفصل فيه بين العباد.

---

(1) لسان العرب (فصل) 521/11.

(2) لسان العرب (فصل) 521/11.

(3) معاني مقاييس اللُّغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العربية، الطبعة الأوَّلى، 1371هـ. (فصل) 505/4، 506.

(4) المعجم الوسيط (فصل) 698/2.

(5) القاموس المحيط الفيروز أبادي (فصل) 1347/8.

(6) البقرة/249.

(7) المعجم الوجيز (فصل) 473.

(8) يوسف/94.

(9) الطلاق/13-14.

الضَّمير اصطلاحاً:

عرَّفه النَّحويون بأنَّه: لفظ جامد يدلُّ على المتكلم، أو المخاطب أو الغائب، فالمتكلم مثل أنا والتاء والناء ونحن والمخاطب مثل: أنت، وأنتٍ وأنتما، والكاف، والغائب مثل هي، هو، هم، هن، الهاء ويأتي بارزاً ومستتراً.

والضَّمير اصطلاح بصري أمَّا الكوفيون فيسمونه كناية ومكني. [1]

وقد عبّر عنه سيبويه بالضَّمير والمضمر والإضمار يقول: "أعلم أنَّ المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإنَّ علامته أنا، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال: نحن...". [2]

فعبَّر عن الضَّمير بالمضمر ويقول في موضع آخر: "إنَّما صار الإضمار معرفة لأنَّك إنَّما تضمر اسماً بعدما تعلم أنَّ من تُحدث قد عرف من تعنى، وأنَّك تريد شيئاً يعلمه".[3]

وهنا الإضمار عنده بمعنى الضَّمير.

وفي النَّحو الوافي أنَّ "الضَّمير والمضمر بمعنى واحد وقد يعبر عنهما في بعض المراجع القديمة بالكناية، والمكني لأنَّه يكني به (أي يرمز به) عن الظاهر اختصاراً".[4]

والنُّحاة يقولون إنَّما سمى بذلك لكثرة استتاره فإطلاقه على البارز توسع، أو لعدم صراحته كالأسماء الظاهرة".[5]

---

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 87/1.

(2) الكتاب، سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السَّلام محمد هارون، عالم الكتب للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت.350/2، 351.

(3) المرجع السابق 350/2، 351.

(4) النَّحو الوافي، عبَّاس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر. 219/1.

(5) معاني النَّحو، السَّامرائي، فاضل صالح السَّامرائي، دار الكتب للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأوَّلى، 1420هـ-2000م. 39/1.

أحوال الضَّمائر في السّياق:.

ينقسم بحسب مدلوله إلى تكلم وخطاب وغيبة، وبحسب ظهوره إلى بارز ومستتر، والبارز قسمان منفصل ومتصل وينقسم المتصل بحسب موقعه الإعرابي إلى ثلاثة أنواع: نوع في محل رفع فقط وهو التَّاء المتحركة للمتكلم وفروعها وألف الاثنين، واو الجماعة، ونون النسوة، وياء المخاطبة.

ونوع مشترك بين محل النَّصب والجر إذ لا يوجد ضمير متصل خاص بمحل النَّصب ولا ضمير متصل خاص بمحل الجر وهو ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغائب بنوعيه.

ونوع ثالث: مشترك بين المواقع الإعرابية الثلاثة وهو (نا) نحو قوله تعالى: چ ې ې ې □ □ □ □ چ [1] ويبدو واضحاً المواقع الإعرابية المختلفة للضَّمير (نا) في الآية السابقة.

وينقسم المنفصل بحسب موقعه إلى قسمين أولهما: ما يختص بالرفع وثانيهما ما يختص بالنّصب.

أمَّا المستتر من الضّمائر فينقسم إلى ما هو مستتر وجوباً وما هو مستتر جوازاً.

وأشهر مواضع الاستتار وجوباً تسعة مواضع:

أوَّلاً: أنَّ يكون فاعلاً لفعل الأمر المخاطب به الواحد المذكر نحو: اكتب، ارسم.

ثَّانياً: أنَّ يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد مثل: يا بني أتعرف متى تسكت، ومتى تتكلم.

ثالثاً: أنَّ يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بالنون مثل: مكتب العلم.

---

(1) البقرة/286.

رابعاً: أنَّ يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بهمزة التَّكلم مثل: أحسن الاختيار.

خامساً: أنَّ يكون فاعلاً للأفعال الماضية التي تفيد الاستثناء مثل: خلا- عدا- حاشا.

سادساً: أنَّ يكون اسماً مرفوعاً لأدوات الاستثناء النَّاسخة وهي: ليس، لا يكون.

سابعاً: أنَّ يكون فاعلاً لفعل التعجب الماضي وهو أفعل نحو: ما أفضل الشّجاعة.

ثامناً: أنَّ يكون فاعلاً للمصدر النَّائب عن فعله نحو: وقوفاً للمعلم.

تاسعاً: أنَّ يكون فاعلاً لاسم الفعل المضارع أو اسم فعل الأمر مثل: أفٍ، آمين، أمّا في غير هذه المواضع فاستثاره جائزً. [1]

ولتَّمام حسَّان تقسيم تفرد به وهو جعله الضمائر ثلاثة أنواع: ضمائر الشخص وضمائر الإشارة وضمائر الموصول. [2]

الفصل اصطلاحاً:

أمّا الفصل في الاصطلاح فقد عرّفه الخليل "الفصل عند البصريين بمنزلة العماد عند الكوفيين"[3] وفي هذا دَّلالة على أنَّ المقصود بالفصل الضَّمير المرفوع المنفصل الذي يُؤتي به بين ركني الجملة الاسمية ليفصل بين الخبر والنّعت ويذيل اللبس بينهما وهذا تعريف كثير من العلماء وسنوفي ذلك في مبحث ماهية ضمير الفصل إنَّ شاء الله والفصل من المصطلحات البصرية أمّا العماد والدّعامة فهي مصطلحات كونية. [4]

---

(1) جاءت كل هذه الأحوال للضمائر من جمع كتب النَّحو ولكن جاءت في كتاب النَّحو الوافي بصورة تعليمية 217/1-233 بتصرف.

(2) ينظر لذلك اللُّغة العربية معناها ومبناها تمام حسان وتظهر آراء حسان أثر تعليمه الغربي وأرى أنَّها تحتاج إلى ربط بنماذج عربية أصيلة وسيكون فيها كبير فائدة.

(3) لسان العرب (فصل) 524/11.

(4) معجم مصطلحات النَّحو العربي، الخليل، تصدير د. مهدي علام، لبنان، الطبعة الأوَّلى 1410هـ-1990م، 259.

المبحث الثَّاني
ماهية ضمير الفصل وشروط تحققه

ضمير الفصل أحد استخدامات اللُّغة العربية الرّصينة وقد استخدم هذا المصطلح (الفصل) باكراً، فقد استعمله سيبويه[1] ومن بعده النُّحاة على اختلاف في بعض شروطه وإعرابه، وقد درس النُّحاة: حده وشروطه وصوره ومواضعه ومحله من الإعراب واسميته وحرفيته بل وأشاروا إلى فوائده وأغراضه العامة كما درسه علماء المعاني مركزين على فائدته وأغراضه. [2]

"وضَّمير الفصل هكذا سمَّاه البصريون لأنَّه دخل لمعنى هو الفصل بين التَّابع والخبر كأنَّه فصل الاسم الأوَّل عما بعده وأذن بتمامه ولم يبق منه بقية من نعت ولا بدل، إلاَّ الخبر لا غير". [3]

ويشرح سيبويه هذا المعنى يقول: "وإنَّما فصل لأنَّك إذا قلت: زيدُ الظّريف فقد يجوز أنَّ يريد بالظريف نعتاً لزيد، فإذا جئت بـ(هو) أعلمت أنَّها متضمنة للخير". [4]

وقد ذكر أبو جعفر النَّحاس أنَّ هذا الضَّمير يسمى عند البصريين فاصلة حيث قال في توجيه الآية: چ ﭽ ﭾ چ[5] : "يجوز أنَّ يكون (هم) زيادة يسميها البصريون فاصلة ويسميها الكوفيون عماداً و(المفلحون) خبر أولئك". [6]

وقد اختار لفظ (الفاصلة) أبو محمد مكي فعبَّر به عن ضمير الفصل في مواضع من كتابه مشكل إعراب القرآن. [7]

---

(1) ينظر الكتاب سيبويه 389/2.

(2 دلائل الإعجاز، الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الثَّالثة مطبعة المدني القاهرة، 1992م. 13، ص، 137.

(3) مسائل نَّحوية بين ابن هشام وأبي البقاء، د. حمزة عبد الله النشرتي، 1406هـ-1986م، ص 12 .

(4) الكتاب سيبويه، 388/2.

(5) البقرة/5.

(6) إعراب القرآن، النحَّاس، أبي جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل، تحقيق: دكتور زهير غازي زاهر، عالم الكتب مكتبة النَّهضة العربية، الطبعة الثَّانية، 1405هـ-1985م. ج1، ص184.

(7) مشكل إعراب القرآن، حكى، مكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبعة دمشق، 1394هـ-1974م. ج2، ص20، 21.

وسمّاه الكوفيون عماداً وقد وردت في معاني القرآن لأبي زكريا الفرّاء[1] ونسب أبو العباس ثعلب في مجالسه هذا التعبير إلى الفرّاء والكسائي[2] وقال السُّيوطي: "وبعض الكوفيين يسميه دعامة لأنَّه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد والتَّأكيد في فوائد مجيئه...". [3]

وعلة تسمية الكوفيين له (عماداً)؛ لأنَّه العماد والأساس في الفصل بين النَّعت والخبر وهذا ما جاء في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف وفي كتب النَّحو ويذكر الدكتور غالب علة تلك التَّسمية في قوله: "والعلة في هذه التَّسمية كما يقول الرَّضي لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسّقف في السقوط ويفسر السُّيوطي بتفسير أقرب إلى المراد فيقول: "والكوفيون يسمونه عماداً؛ لأنَّه يعتمد عليه في الفائدة إذ به يتبين أنَّ الثَّاني خبراً لا تابع".[4]

كما أطلق عليه بعض الكوفيين مصطلح "دعامة".[5]

وقد أطلق عليه بعض المتأخرين مصطلح (صفة) يقول الزَّمخشري: "وبعض المتأخرين سمَّاه صفة وقال أبو حيان ويعنى به التَّأكيد".[6]

وجاء في الكتاب ما يشرح ماهية ضمير الفصل وأوضاعه التي يجئ فيها في سّياق الكلام يقول سيبويه: "اعلم أنَّهنّ لا يكنَّ فصلاً إلاَّ في الفعل، ولا يكنَّ كذلك إلاَّ

---

(1) معاني القرآن، الفرّاء، أبو زكريا يحي بن زياد، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م. ج 1،409، 2ج، ص352.

(2) مجالس ثعلب، أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر، دار المعارف، 1960م. ج 2، ص359، 360.

(3) همع الهوامع، السُّيوطي، جلال الدين السُّيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م. ج 1، ص68.

(4) صفحات من اللغة والنَّحو، غالب، د. محمد غالب عبد الرحمن وراق، مطابع السودان للعملة، الخرطوم، الطبعة الأوَّلى، 2015م. ص 146.

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنَّشر الدَّار النموذجية، المطبعة العصرية. ج 2، ص549.

(6) همع الهوامع، السيوطي 227.

في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء، فجاز في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلاماً بأنَّه قد فصل الاسم وأنَّه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه مما لابد له أنَّ يذكره المحدث ... فكأنَّه ذكر (هو) ليستدل المحدث أنَّ ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه وأنَّ ما بعد الاسم ليس منه".[1]

ونلاحظ أنَّ سيبويه قصد بقوله : (كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء) مفعول ظن وأخواتها، ووضح أنَّ ضمير الفصل يحدد ماهية ما بعده ويعين الخبرية فيه ويبعد الوصف والتَّأكيد (ما بعد الاسم ليس منه).

وقد ذكر المبرِّد هذه الحقائق بصورة أخصر إذ يقول: "وإنَّما يكون هو، وهما، وهم، وما أشبه ذلك زوائد بين معرفتين، أو بين المعرفة وما قاربها من النَّكرات، نحوك خير منه ، وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام"[2] فهو هنا يشير إلى وقوعه بين معرفتين أو معرفة وما أشبه المعرفة قاصداً بها (أفعل التَّفضيل) وإنَّما وجه مقاربتها المعرفة عدم قبول (ال) ويشرح كذلك المبرِّد عبارات سيبويه إذ يقول: "ولا تكون زائدة إلاَّ بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، نحو اسم كان وأخواتها أو مفعولي ظن وعلمت وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر وباب "إنَّ"[3] وقول المبرِّد (لا يستغني أحدهما عن الآخر) إنَّما قصد به المبتدأ والخبر وهو ما جاء عند سيبويه: (... وأنَّه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه مما لابد له أنَّ يذكره) قاصداً الخبر.

ونلاحظ أنَّ المبرِّد لم يستعمل مصطلح (ضمير الفصل) وإنَّما أشار إليه في باب (مسائل كان وأخواتها).

وتظهر تعريفات النُّحاة بعض الخلاف بينهم في ماهية ضمير الفصل ووصفه، وقد أشار غالب ورَّاق في كتابه صفحات من اللُّغة والنَّحو إلى ذلك التَّباين[4]، وقد

---

(1) الكتاب، سيبويه 389/2.

(2) المقتضب، المبرِّد، أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مصر وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث، 1399هـ. ج4، ص103.

(3) المرجع السابق 104.

(4) ينظر صفحات من اللَّغة والنَّحو، د. غالب 143.

جاء عند الرَّضي قوله: "ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى (فصلاً) ليفصل بين كونه نعتاً وخبراً". [1]

وقد علق الرَّضي على عبارة ابن الحاجب بقوله: "صيغة مرفوع ولم يقل ضمير لأنَّه اختلف فيه ولا يمكن الاختلاف في أنَّه صيغة ضمير مرفوع".[2]

ومن الواضح هنا أنَّ رأي الرَّضي بكونه ضَّميراً.

وعرَّفه أبو حيان في الارتشاف بأنَّه صيغة ضمير بقوله: "والفصل هو صيغة ضمير منفصل مرفوع يسميه الفرّاء وأكثر الكوفيين دعامة ويسميه المدنيون صفة".[3]

وجاء تعريف الزَّمخشري له أكثر وضوحاً وتحديداً يقول: "ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها، إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف كـ(أفعل من كذا) أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أوّل أمره بأنَّه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التَّوكيد ويسميه البصريون (فصلاً) والكوفيون (عماداً) وذلك في قولك: (زيدُ هو المنطلق) و(زيدُ هو أفضل من عمره). [4]

ونلمح في تعريف الزَّمخشري مع دقته إشارة لوظيفة ضمير الفصل المعنوية.

وتحدث عنَّه السُّيوطي ووجدت فائدة دقيقة في كلامه يقول: "هذا مبحث الضَّمير المسمي عند البصريين بالفصل، وقيل لأنَّه فصل بين الخبر والتَّابع وهذا لأنَّ الفصل به يوضح كون الثَّاني خبراً لا تابع وهذا أحسن لأنَّه قد يفصل حيث لا يصلح النَّعت، نحو كنت القائم، إذ الضَّمير لا ينعت[5] ، فهو هنا يشير إلى دقة قولنا في حد (ضمير الفصل) أنَّ فصل بين الخبر والتَّابع، لأنَّ هنالك مواضع لا

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدَّين محمد بن الحسن الاستراباذي النَّحوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ-1982م. ج2، ص23.

(2) شرح الكافية 34/2.

(3) ارتشاف الضرب، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رمضان عثمان محمد مطبعة المدني، الطبعة الأوَلى 1418هـ-1998م. ج2، ص951..

(4) المفصل في صنعة الإعراب، الزَّمخشري، أبي القاسم جاز الله محمود بن عمر، قدم له ووضع هوامشه د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت. ، ص 168-169.

(5) همع الهوامع، السيوطي 227.

تحتمل أنَّ يكون ما بعدها نعتاً، وجاء عند ابن مالك المعاني نفسها، وكان لعباس حسن في نحوه الوافي كلام وافٍ حول ضمير الفصل ووظيفته التي يؤديها في الكلام كسابقيه من العلماء إلاَّ أنَّه تميز بأسلوبه التّعليمي في عرض المسألة. [1]

ويرجع غالب ورَّاق اختلاف تلك المصطلحات حول ضمير الفصل إلى سببين: الأوَّل: خلاف النُّحاة حول وظيفة الفصل ودوره في السّياق، الثَّاني: تنافس مدرستي البَّصرة والكوفة في وضع المصطلحات النَّحوية حيث سبقت مدرسة البَّصرة إلى وضع مصطلحات النَّحو ثم لحقتها مدرسة الكوفة[2]، وقد ذكر الدكتور شوقي ضيف أنَّهم حاولوا أنَّ يميزوا نحوهم بمصطلحات تخالف البصريين وحاولوا بناء آراء خاصة بهم في بعض العوامل والمعمولات، وهي كثيرة مثل علة (الخلاف) حيث جعلوها علة النصب في الظروف إذا وقعت أخباراً ومثل علة (الصّرف) جعله الفرّاء علة لنصب المفعول به، واصطلاح (التّقريب) واختصوا به اسم الإشارة واصطلاح (الفعل الدائم) ويقصدون به اسم الفاعل واصطلاح (الكناية والمكنى) ويعادل عند البصريين الضَّمير وكانوا يطلقون أشباه المفاعيل على كل المفاعيل عدا المفعول به، وكانوا يسمون البدل (التّرجمة)[3] ومعظم مصطلحات الكوفيين اندثرت في الاستعمال ومن ذلك ما نحن بصدده إذ السَّائد في الكتب (الفصل) ونادراً ما نجد عماد أو دعامة.

أخلص إلى أنَّ تعريفات العلماء معظمها تدور حول أنَّ ضمير الفصل هو صيغة ضمير مرفوع ليفصل بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما المبتدأ والخبر ويؤدى وظيفة نَّحوية أوَّلاً وهي إزالة اللبس فيبين أنَّ ما بعد الضَّمير خبر وليس تابعاً والثَّانية دلالية بلاغية هي التَّوكيد والقصر. [4]

شروطه:

---

(1) ينظر النَّحو الوافي عباس حسن مبحث ضَّمير المفصل ج3، ص110.

(2) ينظر صفحات من اللَّغة والنَّحو دكتور غالب 145.

(3) المدارس النَّحوية، شوقي ضيق، دار المعارف كورنيش، النيل القاهرة، الطبعة الثَّامنة.، 167-168.

(4) منشأ اللبس هنا كون الخبر معرفة فمعلوم أنَّ الخبر النكرة لا لبس فيه.

هنالك ستة شروط يجب أنَّ تتحقق في الضَّمير حتى يقوم مقام ضمير الفصل اثنان منهما في ذات الضَّمير واثنان في الاسم ما قبل الضَّمير واثنان في ما بعده ويتفق النُّحاة في بعض شروطه ويختلفون في بعضها الآخر.

ما يشترط له في نفسه:

أولاً: أنَّ يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة وقد صرح بذلك الزَّمخشري في تعريفه الذي سبق ذكره ونلاحظ أنَّ سيبويه عندما تكلم عن الفصل لم يتناول إلاَّ ضمائر الرفع المنفصلة، ولم يمثل إلاَّ بها قال ابن يعيش: "وإنَّما اشترط أنَّ يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع؛ لأنَّ فيها ضرباً من التَّأكيد والتَّأكيد يكون بالضَّمير المرفوع المنفصل نحو قمت أنا: چڭ ۇ ۇ ۆ ۆچ[1]" .[2]

وعلى هذا لا يجوز علي إيّاه المجد وأمَّا إجازة النَّحويين إنّك إيّاك الفاضل فعلى أنَّ (إياك) بدل من اسم إنَّ عند البصريين والتّوكيد عند الكوفيين وأوضح ذلك ابن هشام في المغنى. [3]

ويقول بذلك الكتاب : "ويدلك على أنَّ الفصل كالصّفة لأنَّه لا يستقيم أظنه هو إيّاه خيراً منك، إذا كان أحدهما لم يكن الآخر لأنَّ أحدهما يُجزئ من الآخر، لأنَّ الفصل هو كالصّفة والصّفة كالفصل".[4]

ويظهر هذا الشَّرط بوضوح في جميع تعريفاتهم التي ذكرتها.

ثَّانياً: أنَّ يطابق ما قبله في حضوره وغيبته وتذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه، وقد عبَّر سيبويه عن هذا الشَّرط بقوله: "وإذا قلت كان زيد أنت خير منه، وكنت أنا يومئذٍ خير منك فليس إلاَّ الرَّفع، لأنَّك إنَّما تفصل بالذي تعنى به الأوَّل إذا كان ما بعد الفصل هو الأوَّل وكان خبره ولا يكون الفصل ما تعنى به غيره، ألا ترى

---

(1) البقرة/35.

(2) شرح مفصل الزَّمخشري، ابن يعيش، موفق الدَّين يعيش بن علي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأوَّلى، 2000م. ج3 ، ص110.

(3) ينظر مغنى اللبيب ابن هشام 569/2.

(4) الكتاب، سيبويه 389/2.

أنَّك لو أخرجت (أنت) لاستحال الكلام وتغير المعنى وإذا أُخرجت (هو) من قولك لكان زيد هو خيراً منك لم يفسد المعنى".[1]

وابن يعيش يعبر عن هذا الشَّرط بقوله "أنَّ يكون هو الأوَّل في المعنى".[2]

وعلة هذا الشَّرط أيضاً أنَّ ضمير الفصل مشتمل على نوع من التَّأكيد والتَّأكيد هو المؤكد في المعنى.

ولهذا اختلف العلماء في توجيه قول جرير الخطفي:

وكائن بالأباطح من صديق * يراني لو أصبت (هو) المصابا[3]

لأنَّه لو حُمل على ظاهره لم يجز أنَّ يكون (هو) فصلاً لأنَّه ضمير غائب والباء في (يراني) ضمير متكلم فلم تتحقق المطابقة، وقد تكلم العلماء كثيراً حول هذا البيت، قال ابن هشام: "كان قياسه يراني أنا: چ گ گ گ گ چ[4] فقيل ليس هو فصلاً وإنَّما هو توكيد للفاعل، وقيل بل فصل، فقيل: لمَّا كان صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصبت كأنَّه صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصَّديق بمنزلة ضَّميره؛ لأنَّه نصه في المعنى وقيل هو على تقدير مضاف إلى الياء أي يرى مصابي والمصابا حينئذ مصدر كقولهم: (جبر الله مصابك) أي مصيبتك أي يرى مصابي هو المصاب العظيم".[5]

وقد وجّه ابن الشَّجري في هذا البيت سؤالين: أحدهما: كيف وقع ضمير الغيبة بعد التكلم، والسَّؤال الآخر: إنَّ المفعول الثَّاني في باب العلم والظن يلزم أنَّ يكون هو المفعول الأوَّل فكيف جاز أنَّ يكون المراد به لمصاب المصيبة، والمفعول الأوَّل هو

---

(1) الكتاب، سيبويه، 394/2، 395.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش، 110/3، 111.

(3) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، عبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، طبعة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة. ، ص397 ، أمالي ابن الشَّجري، ابن الشجري، حيد أباد الدكن، طبعة دار المعارف، بيروت ، ص 160، كتاب الشِّعر ، أبويعلى الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطَّناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1408هـ- 1988م. ، ص213 ، الحماسة البصريَّة، علي بن أبي الفرج بن الحسن، تحقيق مختار الدِّين أحمد، عالم الكتب، بيروت. ، ص191.

البيت من قصيدة مطلعها : سئمت من المواصلة العتابا * وأمسى الشّيب قد ورث الشّبابا

(4) الكهف/39.

(5) مغنى اللبيب، بن هشام 570/2.

الياء من يراني؟ قال ابن الشَّجري: "والجواب عن السّؤالين أنَّ في قوله (يراني) تقدير مضاف يعود ضمير الغيبة إليه أي يري مصابي هو المصاب العظيم"[1]، وهو نفس توجيه ابن هشام وكذلك ما جاء في خزانة الأدب.

وهنالك تخريج آخر وهو أنَّ يكون (هو) تَّأكيداً للضَّمير المستتر في (يراني) لا فصلاً وعليه يكون المصاب اسم مفعول لا مصدر والمعنى يراني هو المصاب وقد أجاز ذلك ابن مالك في شرح التَّسهيل[2] وابن الحاجب في الآمالي. [3]

ويروى (يراه) أي يرى نفسه و(تراه) بالخطاب ولا إشكال هنا والمصاب في هذه الحالة مفعول لا مصدر.

وقد جاء في تعريف ابن الحاجب ما يؤكد مطابقة الضَّمير لما قبله كما عند سائر العلماء يقول: "يتوسط بين المبتدأ والخبر ... مطابقاً للمبتدأ يًسمى فصلاً".[4]

وإلى ذات الشَّرط أشار السُّيوطي في تعريفه يقول: "مطابقاً لما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتّأنيث والتّكلم والخطاب والغيبة".[5]

والمطابقة مذهب جمهور العلماء خالفهم في ذلك ابن مالك إذ نراه يقول: وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضرٍ لقيامه مقام مضاف ثم أشار لقول جرير (وكائن بالأباطح).

---

(1) أمالي ابن الشجري 107/1، 108.

(2) شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن مالك، تحقيق عبد الرَّحمن السيد، القاهرة، الطبعة الأوَّلى، 1405هـ-1985م. ج1، ص 187..

(3) الآمالي النَّحوية، ابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأوَّلى، 1405هـ-1985م.138/3.

(4) شرح الكافية، الرضي 24.

(5) همع الهوامع، السيوطي 228.

ما يشترط فيما قبله:

أولاً: أنَّ يكون معرفة فلا يكون الفصل بعد النَّكرة والعلة في ذلك أنَّ الفصل ضربُ من التَّأكيد وهو من الضّمائر أقوى أنواع المعارف عند بعض النُّحاة فوجب أنَّ يكون ما جرت عليه معرفة.

وقد صرح بذلك سيبويه يقول: "هذا باب لا تكون (هو) وأخواتها فيه فصلاً، ولكن يكنَّ بمنزلة اسم مبتدأ وذلك قولك: ما أظن أحداً هو خيرُ منك وما أجمل رجلاً هو أكرم منك ... ولم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة...". [1]

ومثله قول المبرِّد: "وإنَّما يكون (هو) وهما وهم وما أشبه ذلك زوائد] بين معرفتين". [2]

ويفهم من كلام سيبويه والمبرِّد علة ذلك الشَّرط وهي أنَّ ضمير الفصل معرفة وقد دخل في الكلام لضرب من التَّأكيد فوجب أنَّ يكون الاسم المتقدم عليه معرفة كما هو حال توكيد المعرفة بالمعرفة.

وهذا الشَّرط هو اشتراط جمهور النُّحاة باستثناء الفرّاء وهشام الضَّرير وبعض الكوفيين أجازوا كونه نكرة نحو: (ما ظننت أحداً هو القائم) وحملوا عليه قول الله تعالى: چ ئے ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي چ[3] فقدروا (أربى) منصوبة وقد منع البصريون ذلك. [4]

وذكر السُّيوطي أيضاً إنَّ قوماً من الكوفيين أجازوا وقوع ضمير الفصل بعد اسم (لا) النّافية للجنس نحو لا رجل هو منطلق. [5]

---

(1) الكتاب، سيبويه 398/2، 396.

(2) المقتضب المبرِّد 103/4، 104.

(3) النحل/92.

(4) ينظر مغنى اللبيب، ابن هشام 568/2.

(5) ينظر: همع الهوامع السيوطي 68/1.

وقد علل ابن مالك لإجازة الكوفيين نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك بأنَّه بسبب وقوع الفصل بين نكرتين كمعرفتين فإنَّ (أحداً) لعموميته شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية و (خيراً منك) شبيه بالمعرفة في امتناع دخول (أل) عليه ثم ذكر حكاية سيبويه عن أهل المدينة وأنَّهم يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كمعرفتين. [1]

والنَّاظر إلى اللُّغة واستخدامها الفعلي لا يلمح لما ذهب إليه الكوفيون أثراً بل الجاري هو مذهب البصريين قرآناً وشعراً ونثراً وهذا هو المعيار.

ثَّانياً: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو قوله تعالى: چ ں ڻ ڻ چ[2] وقوله تعالى: چ چ ڍ ڍ ڌ چ[3] والواضح من الآيات أنَّ المقصود بما أصله المبتدأ الجملة الاسمية التي دخل عليها ناسخ فاسم كان وأخواتها وإنَّ وأخواتها ومفعولي ظن وأخواتها.

وقد ذكر سيبويه ذلك الشَّرط فقد ذكر في باب ما يكون فيه (هو) وأخواتها فصلاً : "اعلم أنَّهنَّ لا يكنَّ فصلاً إلاَّ في الفعل ولا يكنَّ كذلك إلاَّ في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء".[4]

ويقول في الباب نفسه: "واعلم أنَّها تكون في إنَّ وأخواتها فصلاً، وفي الابتداء ولكن ما بعدها مرفوع لأنَّه مرفوع قبل أنَّ تذكر الفصل".[5]

وعلة هذا الشَّرط ذكرها ابن يعيش وهي أنَّ الغرض من ضمير الفصل إزالة اللَّبس بين النَّعت والخبر، إذ الخبر نعت في المعنى فالضَّمير في نحو: زيدُ هو القائم موضحاً أنَّك تريد الإخبار عن زيد وأنَّ الكلام قد تمَّ به، وكذلك أنَّ القائم ليس

---

(1) ينظر شرح التسهيل 186/1، 187.

(2) البقرة/254.

(3) البقرة/129.

(4) الكتاب 389/2.

(5) المصدر السابق 390/2.

نعتاً لزيد لفصلك بينهما بالضَّمير وإذا كان الغرض منه ذلك فلابد أنَّ يكون ما قبله مبتدأ. [1]

وقد أفاد الرَّضي أنَّ ضمير الفصل يقع أيضاً مع (ما) الحجازية ومثّل له بنحو: ما زيدُ هو القائم بنصب (القائم). [2]

وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها وجعل من ذلك قول الله تعالى: چ ھ ے ے ۓ ۓ چ[3] عند من نصب (أطهر) وقد لحّن أبو عمرو من قرأ بذلك وقد خُرّجت على أنَّ (هؤلاء بناتي) جملة و(هنّ) توكيد لضَّمير مستتر في الخبر أو مبتدأ و(لكم) خبره وعلى هذا فـ(أطهر) حال، وفيها قول عند البصريين في عم تحمل بناتي وهي جامد غير مؤول بالمشتق للضَّمير. [4] وكذلك الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي[5] .

والكثير من النُّحاة تابع أبا عمرو في تلحين هذه القراءة ولكن ابن جني في المحتسب رأي لها وجه تخريج إذ يقول: "وأنا من بعد أرى لهذه القراءة وجهاً صحيحاً وهو أنَّ تجعل (هنّ) أحد جزئي الجملة وتجعلها خبراً لـ(بناتي) كقولك: زيدُ أخوك هو، وتجعل (أطهر) حال من (هنّ) أو من (بناتي) والعامل فيها معنى الإشارة كقولك: هذا زيدُ هو قائماً أو جالساً ونحو ذلك". [6]

---

(1) شرح المفصل ابن يعيش 110/3.

(2) جاء في شرح الكافية 24/2.

(3) هود/78.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، كمال الدَّين أبي البركات عبد الرَّحمن بن محمَّد بن أبي سعيد، دار الطلائع، القاهرة للنشر والتَّوزيع، 2009م. ،ج1

(5) هذا القول عن الأخفش ذكره مجموعة من العلماء منهم ابن هشام والسيوطي انظر مغنى اللبيب 568/2 وهمع الهوامع 229 ولكن بعضهم ذكر أنَّه حكي ذلك عن العرب مثل أبو حيان في الارتشاف 952.

(6) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جنى، ابو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق علي الجندي، لجنة إحياء التَّراث الإسلامي، 1356هـ.، ج1، ص 325..

ما يشترك فيما بعده:

أولاً: أنَّ يكون خبراً لمبتدأ في الأصل أو في الحال وهذا الشَّرط مفهوم من كلام سيبويه والمبرِّد الذي تقدمت الإشارة إليه وهو مثل قوله تعالى: چ ې ې ۉ ۉ چ[1] وقوله تعالى: چ ڈ ژ ژ ڑ چ[2].

ثَّانياً: أنَّ يكون معرفة أو ما يشبه المعرفة في أنَّه لا يقبل (ال) مثل قوله تعالى: چ گ گ ں ں ڻ ڻ ڻ چ[3] وعلة ذلك أنَّ ما بعد ضمير الفصل لا يجوز أنَّ يكون إلاَّ نعتاً لما قبله ونعت المعرفة معرفة وهذا الشَّرط عبَّر عنه سيبويه بقوله: "واعلم أنَّ (هو) لا يحسن أنَّ تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام فضارع زيد وعمرو نحو: خير منك ومثلك وأفضل منك وشر منك"[4] وكذلك قدمت في كلام المبرِّد ما يشير إلى ذلك الشَّرط.

وقولهم معرفة أو شبيه بالمعرفة قول فيه اختلاف فأمَّا المعرفة فقد قصرها بعضهم على المقرون بأل ونسب ذلك السُّيوطي إلى الفرّاء فقال: "ذهب الفرّاء إلى أنَّه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام فلم يجز كان زيد هو أخاك وكان زيد هو صاحب الحمار ونحوه وأوجب ابتدائيته ورفع ما بعده". [5]

وأيضاً أشار إلى التَّعريف (بال) الرَّضي يقول: "حق الخبر الذي بعد الفصل أنَّ يكون معرفاً باللام؛ لأنَّه إذا كان كذا أفاد الحصر المقيد للتَّأكيد فناسب ذلك تَّأكيد المبتدأ بالفصل".[6]

---

(1) التوبة/72.

(2) البقرة/32.

(3) المزمل/20.

(4) الكتاب سيبويه 392/2.

(5) همع الهوامع السيوطي 229.

(6) شرح الكافية الرضي 24/2.

أمّـا الجمهـور فلـم يقيـدوا المعرفـة فـدخل فيهـا الظـاهر والمضـمر والمعرفـة بـال والمضاف الجامد وقد ذكر ذلك السُّيوطي. [1]

وأمَّا (الشّبيه بالمعرفة) ففيه خلاف أيضاً فالقول المتفق عليه أنَّه باب (أفعل من كذا)؛ وذلك لمشابهته للمعرفة في عدم قبول (ال) لأنَّها لا تجتمع مع من وقد ذكر الرَّضي وجهاً آخر للمشابهة بين (أفعل) التّفضيل والمقرون بـ(أل) وهو أنَّ مخصص أفعل التّفضيل حرف يقتضيه أفعل التفضيل معنى وهو (من) فهو ملبسُ به متحدُ معه كما أنَّ المقرون بأل مخصصة حرف متحد معه وهو اللام. [2]

ونجد أنَّ سيبويه لم يقصر كلامه على (أفعل من) فقط بل مثَّل أيضاً للشبيه بالمعرفة بـ(مثل) وقد قال مثله ابن مالك[3]، وقال الرَّضي أيضاً: "وجوَّز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيداً هو مثلك".[4]

والجمهور يشترطون فيما هو كالمعرفة أنَّ يكون اسماً وخالف في ذلك جماعة من النُّحاة أولهم المازني وقد ذكر ذلك الرَّضي وقال بأنَّه جوّز وقوع ضمير الفصل قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه، ولا يجوز عند المازني وقوعه قبل الماضي لأنَّه لا يشابه الاسم وفند الرَّضي ذلك وقال هو دعوى بلا حجة. (5)

وممن قالوا بوقوعه قبل المضارع عبد القاهر الجرجاني وتبعه في ذلك أبوالبقاء وحجة الجرجاني مثل حجة المازني في مشابهة المضارع للاسم وجعلوا منه قول الله تعالى: چ ہ ھ ہ ھ چ[6] و(هو) في الآية السابقة عند غيرهم توكيد أو مبتدأ

---

(1) ينظر: همع الهوامع السيوطي 228.

(2) ينظر شرح الكتاب 25/2.

(3) ينظر شرح التسهيل ابن مالك 187/1.

(4) شرح الكافية الرضي 25/2.

(5) ينظر المرجع السابق 25/2.

(6) البروج/13.

وقال ابن الخباز بذلك أيضاً وهو يرى أنَّ لا فرق بين كون امتناع (ال) لعارض (كأفعل من) والمضاف كمثلك وغيرك أو لذاته كالفعل المضارع. [1]

وقد اسند أصحاب هذا الرأي إلى قوله تعالى: چ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ چ[2].

فالجمهور قد قرأوا الحق بالنصب و (هو) ضمير فصل ويهدي معطوف على الحق فجاز عطف الفعل على الاسم مثل قوله تعالى: چ گ گ چ[3][4] وأجاز السُهيلي وقوع الماضي بعده قال في قوله تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ چ[5] : وإنَّما أتي بضمير الفصل في الأوَّلين دون الثَّالث لأنَّ بعض الجُهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود، وأمَّا الثَّالث فلم يدعه أحدُ من النّاس". [6]

وهنالك آراء أخرى للعلماء حول شروط الفصل وما بعده وما قبله ذكرها الرَّضي وفند بعضها بأنَّها لا يسندها استخدام موثوق به وقيل ذلك لا يسندها كتاب الله العزيز والاستخدام والاستعمال هو محور اللُّغة الأصيل يقول: "... وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعل التفضيل نحو: خير من زيد هو أفضل من عمرو ولست أعرف به شاهداً قاطعاً ... وجوّز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو: رأيت زيداً هو مثلك وهو غير... وكذا جوّز نحو: رأيتُ مثلك هو مثل زيد ... والحق أنَّ كل هذا ادعاء لم يثبت صحته ببينة من قرآن أو كلام موثوق به[7].

---

(1) ذكر ذلك ابن هشام في المغنى 569/2.

(2) سبأ/6.

(3) الملك/19.

(4) ينظر مسائل نَّحوية بين ابن هشام وأبي البقاء د. التشرتي/14.

(5) النجم/43، 44، 45.

(6) مغنى اللبيب 569/2.

(7) شرح الكافية الرضي 25/2.

وقد ذكر عبّاس حسن في النَّحو الوافي أسباب وقوع ضمير الفصل بين معرفتين بصورة واضحة يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط:

أوّلاً: سبب اشتراط أنَّ يكون ما قبله معرفة أنَّ ضمير الفصل فيه تَأْكيد فوجب أنَّ تكون المدلول الذي يشير إليه ذلك الضَّمير معرفة.

ثَّانياً: سبب اشتراط أنَّ يكون ما بعده معرفة لأنَّه لا يقع غالباً بعده إلاَّ ما يصح نعتاً للاسم السابق له ونعت المعرفة معرفة.

ثالثاُ: ما يقارب المعرفة وهو (أفعل التّفضيل) فأنَّه يشابه المعرفة في أنَّه مع (من) لا يجوز إضافته ولا يجوز دخول (أل) عليه فأشبه العلم بالإضافة إلى أنَّ وجود (من) بعده يفيده تخصيصاً فشابه المعرفة في ذلك ويشير عبَّاس حسن في هامشه إلى أنَّهم هكذا قالوا ولكن السَّبب الحقيقي هو استخدام العرب إذ لا حاجة إلى التَّعليل[1] وأرى أنَّ نظرته تلك صائبة وكانت ستكون حلاً لكثير من التَّعقيدات التي نفرت طالبي علم النَّحو.

وهكذا أخلص إلى أنَّ ضمير الفصل يقع في المواضع التالية (اتفاقاً):

1- بين المبتدأ والخبر.

2- بين اسم إنَّ أو إحدى أخواتها وخبرها.

3- بين اسم كان أو إحدى أخواتها وخبرها.

4- بين مفعولي ظن أو إحدى أخواتها وخبرهن.

بينما يقع (اختلافاً) قبل الفعل المضارع عند المازني ومن تبعه وهذا الموضع له من الشَّواهد القرآنية ما يجعله يمثل قاعدة بلا خلاف ويقع قبل الماضي عند السُهيلي، ويقع بين الحال وصاحبها عند الأخفش ويقع بين نكرتين وقد أجاز ذلك الفرّاء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين واستنكره سيبويه وأيضاً ذهب الفرّاء إلى مجيئه في أوّل الكلام قبل المبتدأ والخبر وجعل من ذلك قول الله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ

(1) ينظر النَّحو الوافي عباس حسن 247/1.

ج چ[1] وقد رد ذلك كل من أبي جعفر النحَّاس وأبو حيان[2] وذهب الكسائي والفراء إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنَّواسخ نحو: ما بال زيد هو القائم وما شأن عمرو هو الجالس[3] وذهب بعضهم إلى جواز توسطه بين كان واسمها وبين ظن والمفعول الأوَّل نحو كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيداً. [4]

ولا يخلو الأمر من أنَّ بعض المواضع التي ذكروها لا يسندها استخدام بليغ ولا نصوص قرآنية فهي إنَّ جاز التعبير (مصنوعة) فلا يُعتدّ بها.

(1) البقرة/85.

(2) ينظر إعراب القرآن لابن النحَّاس 425/1 وكذلك البحر المحيط، أبي حيان، محمد بن يوسف، تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأوَّلى 1413هـ-1993م، 292/1.

(3) ينظر همع الهوامع السيوطي 229.

(4) المرجع السابق 230.

المبحث الثَّالث
إعراب ضمير الفصل

دار خلاف واسع بين علماء البَّصرة والكوفة حول حرفية ضمير الفصل واسميته ومحله من الإعراب، ترتب على ذلك أنَّه إنَّ كان حرفاً فلا محل له من الإعراب ولا يؤثر في سّياق الكلام، وإن كان اسماً صار له محل من الإعراب، ولكنهم أيضاً اختلفوا في كونه له محل أم ليس له وإن كان له محل اختلفوا في ذلك المحل هل محله محل ما قبله أم محل ما بعده.

فالبصريون رأوا أنَّه حرف بصيغة الرفع المنفصل وأنَّه لا محل له من الإعراب والكوفيون رأوا أنَّ له محلاً من الإعراب ثم اختلفوا في ذلك المحل.

وأكثر النُّحاة على أنَّه حرف قال بذلك أبو حيان: "وأكثر النُّحاة يذهب إلى أنَّه حرف وصححه ابن عصفور، وذهب الخليل إلى أنَّه ضمير باقٍ على اسميته...".[1]

وقد جاء في شرح الكافية تعليل لحرفية ضمير الفصل:" ثم لمَّا كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرناه أي رفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف عن إفادة المعنى في غيره صار حرفاً وأنخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة"[2] ثم أشار بعدها إلى حد الحرف وهو الذي لا يدلُّ على معنى إلاَّ في غيره.

ويشير ابن الحاجب أيضاً إلى رأي البصريين في دور ضمير الفصل يقول: "... ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره". [3]

---

(1) ارتشاف الضرب في لسان العرب أبو حيان 952.

(2) شرح الكافية الرضي 26.

(3) المرجع السابق 26.

وهكذا نقل عن كثير من العلماء قولهم بأنَّه "اسم ملغي لا محل له من الإعراب"[1] ولكن المتأمل لنصوص سيبويه المنقولة عن الخليل يجد أنَّهم رأوها حروفاً إذا استعملت فصلاً وإن لم تستعمل فصلاً فهي أسماء فمثلما يقول سيبويه: اعلم أنَّهنَّ لا يكنَّ فصلاً إلاَّ في الفعل ... وإذا صارت هذه الحروف فصلاً وهذا موضع فصلها في كلام العرب فأجره كما أجروها"[2]، نجده يقول في موضع آخر تحت عنوان هذا باب لا تكون هو وأخواتها [فيه] فصلاً" ولكن يكنّ بمنزلة اسم مبتدأ وذلك قولك: ما أظن أحداً هو خير منك ... ولم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما أنَّه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة"[3] وهو هنا يشير إلى اسمية هذه الضمائر ومواقعها من الإعراب.

ويعمم سيبويه معنى الفصلية في أنَّه اللفظ الذي لا يغير ما بعده يقول: "واعلم أنَّ ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حالته التي كان عليها قبل أنَّ يذكر كقولك حسبت زيداً هو خيراً ... منك وقال الله عزّ وجلّ: چ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ چ[4].[5]

وقد جاء عن الزَّجاج أنَّه قال إنَّ سيبويه أغفل ذكر الفصل مع (إنَّ) ومع (الابتداء)، والحق أنَّ سيبويه ذكر الفصل مع الابتداء في عبارات الكتاب لكنّه لم يأت بأمثلة ولم يفرد له ما أفرده للفصل مع الفعل النّاسخ وكذلك ذكر الفصل مع (إنَّ) ولعلَّ سبب ذلك ما قال به أبو سعيد السيرافي حيث قال: "ومن مذهبه أنَّهنَّ يكنَّ فصلاً في إنَّ وفي الابتداء، وإنَّما ابتدأ بالفعل وخصه؛ لأنَّه لا يتبين الفصل إلاَّ فيه، وإنَّ والابتداء لا يتبين الفصل بهما في اللفظ، لأنك إذا قلت زيدُ هو خيرُ منك

(1) جاء ذلك في شرح الكافية 26 والمغنى 571 والهمع 229.

(2) الكتاب سيبويه 390/2.

(3) المرجع السابق 395/2، 396.

(4) سبأ/6.

(5) الكتاب، سيبويه 390/4.

فما بعد (هو) مرفوع على كل حال وإن جعلت (هو) فصلاً أو جعلته مبتدأ، وإنَّما يتبين في كان وأخواتها وظننت وأخواتها الفصل من الابتداء لأنَّ أخبارها منصوبة تقول: كان زيد هو أخوك، إذا جعلت (هو) مبتدأ و(أخوك) خبره والجملة خبر زيد، وكذلك ظننت زيداً هو أخوك، وإذا كانت فصلاً قلت: كان زيد هو أخاك، وظننت زيداً هو أخاك". [1]

وهذا يجعلنا نلمح دقة سيبويه العالية.

ومن الشَّروط التي قال بها سيبويه إنَّ الفصل لا يكون إذا كان ما بعد الفصل لا يفسد تركه الكلام أي أنَّ ما بعد الاسم ليس بمنزلة ما يبني عليه الكلام مثل هذا عبد الله هو خيرٌ منك. [2]

كل تلك النّصوص تؤكد تعدد نظرة البصريين لضَّمير الفصل بحسب حال الضَّمير في الجملة، بل ذهب بعضهم إلى أنَّه حرف استتكار لخلو الاسم من الإعراب لفظاً ومحلاً ولطريان معنى الحرفية عليه وجدت ذلك الرأي في شرح كافية ابن الحاجب. [3]

وقد وافق ابن الأنباري رأي البصريين في أنَّ ضمير الفصل اسم ملغي لا محل له من الإعراب وذكر تعليل البصريين. [4]

أمّا الكوفيون فيرون له موضعاً من الإعراب واختلفوا في ذلك الموقع فقال الكسائي: محله بحسب ما بعده وقال الفرّاء: محله بحسب ما قبله، ويكون بذلك محله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفرّاء

---

(1) إعراب القرآن، المنسوب للزَّجاج، تحقيق دراسة إبراهيم الأبياري، النَّاشر دار الكتب اللبناني، بيروت، ص 550-551.

(2) الكتاب سيبويه 395/2.

(3) شرح الكافية الرضي 27/2.

(4) جاء في الإنصاف في مسائل الخلاف 227/2.

ونصب عند الكسائي أمّا بين معمولي إنَّ فهو نصب عند الفرّاء ورفع عند الكسائي.[1]

ويضعّف ابن الحاجب الرأيين فيرد على قول الكوفيين (تَّأكيداً لما قبله) بأنَّ المضمر لا يؤكد به المظهر ويرد على الرأي الآخر القائل بأنَّ حكمه حكم ما بعده قائلاً: " لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب"[2]، وقد رد أبو حيان أيضاً هذا الرأي.[3]

وتتعين فصلية ضمير الفصل في صورتين:

الأوَّلى: إنَّ جاء بعده منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو: ظننت زيداً هو القائم؛ إذ لا يكون مبتدأ لنصب ما بعده ولا بدلاً لنصب ما قبله ولا يمكن فيه التَّوكيد لأنَّ المضمر لا يؤكد الظاهر.

الثَّانية: إنَّ جاء بعده منصوب واقترن الضَّمير بلام الفرق نحو: إنَّ كان زيد لهو الفاضل؛ إذ لا يمكن جعله مبتدأ لنصب ما بعده، ولا بدلاً لدخول اللاّم عليه، ولو لم يله منصوب في هذه الحالة لم تتعين الفصلية بل يجوز كونه مبتدأ نحو: إنَّ زيداً لهو القائم، وكذا إذا وليه منصوب ولم يقترن باللام وكان ما قبله غير منصوب نحو: كان زيدُ هو القائم لجواز كونه بدلاً.

ويرى غالب وراق أنَّ مرد خلاف النُّحاة حول حرفية أو اسمية ضمير الفصل هو خلافهم في الوظيفة التي يؤديها ويرى أنَّ تأويلاتهم لا تبدو مقنعة، لأنَّ هذه الألفاظ هو وأخواتها أسماء وضعاً وصورة فهي ضمائر سواء أدَّت وظيفة نَّحوية أم لم تؤد،وزيادة الأسماء أو إلغاؤها وارد في العربية وذكر قول الله تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﭼ[4] فكما هو ظاهر أنَّ لفظ وجه هنا زائد.[5]

---

(1) ورد ذلك في كثير من كتب النحاة منها المغنى وهمع الهوامع وارتشاف الضرب.

(2) ينظر شرح الكافية ابن الحاجب 27/2.

(3) ارتشاف الضرب 494/1.

(4) البقرة/115.

(5) ينظر صفحات عن اللغة والنَّحو 949.

وخلص عبّاس حسن إلى أنَّ أنسب الآراء هو الذي يتضمن القول بكونه (حرف) وكونه (للفصل)؛ لأنَّه في الحقيقة ليس ضَّميراً بالرغم من دلالته على التَّكلم والخطاب وإنَّما هو حرف خالص الحرفية لا يعمل شيئاً ويرى أنَّه من الأنسب تسميته (حرف الفصل) ولا يحسن أنَّ تسميه (ضمير الفصل) إلاَّ مجازاً بمراعاة شكله وصورته وأصله قبل أنَّ يكون لمجرد الفصل ويقول إنَّ الاسم الذي بعده يعرب على حسب حاجة الجملة بعده من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود ، بني نظرته تلك على أنَّ الحرف مهمل لا يعمل والحروف لا تعرب مبتدأ ولا خبر وقد قال السُّيوطي بذلك أيضاً إذ يحدد أنَّ ضمير الفصل لا يحتاج إلى موضع من الإعراب. (1)

ثم يذكر عبّاس حسن أنَّ هنالك حالة واحدة فقط يكون فيها ضمير الفصل اسماً ويجب إعرابه وإطلاق اسم ضمير الفصل عليه وهي نحو قولنا: كان السّباق هو على برفع كلمة (السّباق) و (على) وهنا يرى أنَّه لا مفر من اعتبار (هو) مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع وخبره كلمة على والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان وهكذا في كل جملة لا يمكن أنَّ يتصل فيها الثَّاني بالأوَّل إلاَّ عن طريق الفصل ويرى أنَّ في ذلك يسر وتيسير وأن تقسيمات النُّحاة وتفريعاتهم مرهقة وعنيفة لا استناد فيها لمزية. (2)

وترى الباحثة أنَّ رأي غالب وراق حول تسمية ضمير الفصل ضَّميراً رأى صائب حيث لا يمكننا تجاهل الإشارة المعنوية المتمثلة في هيئة الضَّمير ويؤيد ذلك أنَّ أقوال سيبويه التي نقلها عن الخليل لم تقل بأنَّه انتقل إلى الحرفية وقد عبّر عنه النَّحويون المتقدمون بذلك وتبعهم في ذلك ابن مالك وابن هشام.

---

(1) همع الهوامع السيوطي 228.

(2) ينظر النَّحو الوافي عباس حسن 248.

ولا توافق الباحثة عباس حسن في اعتبار ضمير الفصل بلا وظيفة نَّحويَّة إلاَّ في حالة واحدة كما ذكر، إذ أننا إذا نظرنا لوظيفة ضمير الفصل التي يؤديها في الجملة وهي الفصل عن أنَّ يكون ما بعده تابعاً لما قبله كان بتلك الوظيفة غير زائد ومثل مبتدأ ثانٍ ومثل مع خبره خبراً للمبتدأ الأوَّل وقولهم أنَّ الفصل كالحرف لا بدل إلاَّ على معنى في غيره قول فيه نظر فإنَّ ضمير الفصل في آيات الله مثلاً له دَّلالة واضحة على ما وضع له أولاً مثل قوله تعالى: چ چ چ چ چ ڍ ڍ چ[1] فإنَّ الضَّمير (هم) دلَّ على جماعة الذكور ثم دلّ على معنى في غيره وهو الدَّلالة على أنَّ ما بعده خبر عما قبله وليس تابعاً وقد جاء إعراب النُّحاة له في بعض الآيات مبتدأ مثل قوله تعالى: چ ڃ چ چ چ[2] فقد جاء عند النحَّاس أنَّ (هم) ابتداء ثان و(المفلحون) خبرها مع جواز أنَّ تكون (هم) زائدة[3] والإسناد من علامات الاسم التي اتفقوا عليها.

(1) البقرة/121.

(2) البقرة/5.

(3) إعراب القرآن النحَّاس 184/1.

الفصل الثَّاني
ضمير الفصل في القرآن

المبحث الأوَّل: ما تتعين فيه الفصلية
المبحث الثَّاني: ما يحتمل الفصلية وغيرها
المبحث الثَّالث: مواطن يقع فيها ضمير الفصل بين المعرفة و غير المعرفة
المبحث الرَّابع: دخول لام الابتداء على ضمير الفصل

المبحث الأوَّل
ما تتعين فيه الفصلية

خلاصة قول النُّحاة في مسألة ضمير الفصل إنَّ هذا الضَّمير إنَّ استوفي الشروط التي ذكرناها[1] فأما أنَّ تتعين فيه الفصلية، وإمّا أنَّ يحتمل الفصلية وغيرها.

وقبل البدء في سرد المواضع التي تتعين فيها فصليته أُشير إلى ما أشار إليه الزَّمخشري بأنَّ هذا الضَّمير إذا وقع بين المبتدأ والخبر أو بين اسم إنَّ وخبرها فأنَّه لا يظهر بينهما من جهة اللفظ، لأنَّ ما بعد المضمر مرفوع في كلا الحالين فإنَّ جعلناه مبتدأ كان اسماً وله موضع من الإعراب وهو الرفع، وإن جعلناه فصلاً فقد سلبناه اسميته وجعلناه حرفاً وخلا موقعه من الأعراب. [2]

ومن المهم الإشارة إلى أنَّ بعض العرب تجعل الفصل مبتدأ خبره ما بعده وقد ذكر ذلك سيبويه: "وقد جعل ناسُ كثيرُ من الإعراب (هو وأخواتها) في هذا الباب مبتدأ، وما بعده مبني عليه تقول أظن زيداً أبوه خيرُ منك فمن ذلك بلغنا أنَّ رؤبة كان يقول (أظن زيداً هو خيرُ منك) [3] وقد ذكر ذلك أيضاً ابن يعيش في شرح المفصل وأشار إلى أنَّ أبا عمرو الجرمي قد ذكر أنَّ لغة تميم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر وذلك قول أبي زيد أنَّه سمعهم يقرءون قوله تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﭼ [4] يعني يرفع (خيراً) و(أعظم) وذكر حكاية عيسى بن عمر أنَّ ناساً من العرب يقولون في قول الله تعالى: ﭽ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ [5] (الظالمون) على أنَّه خبر و(هم) مبتدأ. [6]

---

(1) الفصل الأوّل 13-21.

(2) ينظر المفصل 333/2.

(3) الكتاب 392/2.

(4) المزمل/20.

(5) الزخرف/ 76.

(6) ينظر شرح المفصل 332/2.

أمّا بخصوص حتمية الفصلية في هذا الضَّمير فخلاصة قول العلماء ومنهم الرَّضي[1]، وابن مالك[2] أنَّه يتعين جعله فصلاً في موضعين:

الموضع الأوَّل: إذا وقع بعد اسم ظاهر، وكان ما بعده منصوباً نحو: (كان زيد هو المنطلق) وذلك لأنَّ الضَّمير إذا وقع بعد ظاهر وانتصب ما بعده لا يكون تَّأكيداً لما قبله لأنَّ المظهر لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدأ لانتصاب ما بعده فيتعين جعله فصلاً.

الموضع الثَّاني: إذا دخلت عليه لام الابتداء وكان ما بعده منصوباً نحو (إنَّ كنت لأنت الكريمَ)؛ وذلك لأنَّ الضَّمير إذا دخلت عليه لام الابتداء وانتصب ما بعده لا يكون تَّأكيداً لما قبله، لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على التَّأكيد ولا يكون مبتدأ لانتصاب ما بعده فيتعين جعله فصلاً وللسيوطي في هذا الموضع كلام مختلف قليلاً، إذ أنّه يجعل الموضع الأوَّل من مواضع حتمية الفصل أنَّ يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب إذ لا يمكن الابتدائية لنصب ما بعده، ولا البدلية لنصب ما قبله ولا التَّوكيد لأنَّ المضمر لا يؤكد الظاهر. [3]

ونلاحظ أنَّ كلام العلماء في هذا الموضع أعمّ من كلام السُّيوطي إذ يدخل فيه ما كان قبل ضمير الفصل اسماً مرفوعاً.

ونجد أنَّ المواضع التي تتعين فيها الفصلية ولا تحتمل غيرها في القرآن الكريم أربعة مواضع كلها توافق الحالة الأوَّلى من حالات مجيء الضَّمير(فصلاً)، وذلك لأنَّ اقتران ضمير الفصل بلام الابتداء في القرآن وإن كان كثيراً إلاَّ أنَّ ما بعده جاء مرفوعاً لذلك لم تتعين فيه الفصلية وإنَّما تجوز كما يجوز غيرها وسنورد لذلك النماذج لاحقاً بإذن الله.

---

(1) شرح الكافية 26/2.

(2) ينظر شرح التسهيل 188/1.

(3) همع الهوامع 69/1.

أمّا الآيات الأربع فهي:

* الآيـة الأوّلـى: قولـه تعـالى: چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى چ[1].

هنا يتعين في (هو) الفصل، وذلك لإمتناع التَّوكيد لما قبله، لأنَّه اسم ظاهر وامتناع الابتداء، لأنَّ ما بعده منصوباً فلا يصلح أنَّ يكون خبراً، وقد جاء في تخريج هذه الآية عند النحَّاس: "...(وهو) عند الخليل وسيبويه فاصلة قال أبو جعفر سمعت أبا إسحق يفسر معنى فاصلة قال: لأنَّه إنَّما جئ به ليعلم أنَّ الخبر معرفة أو ما يقارب المعرفة وإن (الحق) ليس بنعت وأن [كان] ليست بمعنى وقع وقال الأخفش: هو صلة زائدة كزيادة (ما) وقال الكوفيون (هو) عماد قال الأخفش وبنو تميم يرفعون فيقولون: إنَّ كان هذا هو الحقُ من عندك قال أبو جعفر يكون (هو) ابتداء و(الحق) خبره والجملة خبر كان". [2]

وقد قرأ جمهور القرّاء هذه الآيـة بنصـب (الحـق) وعلـى قراءتهم يتعين كـون الضَّمير للفصل وقد تناول الأخفش هذه الآية وقال: "... نصب (الحق) لأنَّ (هو) والله أعلم جُعلت ههنا صلة في الكلام زائدة توكيداً كزيادة (ما) ولا تزاد إلاَّ في كل فعل لا يستغني عن خبر، وليس (هو) بصفة لـ(هذا) لأنّك لو قلت (رأيت هذا هو) لم يكن كلاماً ولا تكون هذه المضمرة من صفة الظاهرة ولكنّها تكون من صفة المضمرة في نحو قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ڤ [3] و: چ ڳ ڳ ڳ ں ں ڻ ڻ ۀ ۀ چ[4]". [5]

---

(1) الأنفال/32.

(2) إعراب القرآن النحَّاس 541/1.

(3) الزخرف/76.

(4) المزمل/20.

(5) معاني القرآن وإعرابه، الزَّجاج، أبي اسحاق، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1973م.243/2، 244.

وقد قال الفرّاء في توجيه هذه الآية: في (الحق) النصب والرفع، إنَّ جعلت (هو) اسماً رفعت الحق بهو وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت (الحق)، وكذلك فافعل في أخوات كان وأظن وأخواتها كما قال الله تبارك وتعالى: چ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ چ[1]." [2]

وقد ذكر بعض العلماء أنَّ هذه الآية قُرئت برفع (الحق) ونسب ذلك الزَّمخشري إلى الأعمش[3] وهي قراءة جائزة في العربية قال بذلك أبو حيان[4] وتكون (هو) بذلك مبتدأ والحق خبره والجملة خبر لـ(كان) وتكون موافقة للغة بني تميم، وقد جاء في التبيان في إعراب القرآن أنَّ المشهور في (الحق) النصب وتكون (هو) فاصلة، وتقرأ بالرفع وتكون (هو) مبتدأ. [5]

وأعربت (هو) فاصلة في سائر كتب إعراب القرآن. [6]

*** الآية الثَّانية:**

قول الله تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى ي ي □ چ[7].

نجد أنَّ (هو) مما تعينت فيه الفصلية أيضاً للشّروط السَّابقة وقد جاء فيها عند النحَّاس: "... على قراءة نافع فالذين في موضع رفع والمفعول الأوَّل محذوف قال

---

(1) سبأ/6.

(2) أنظر معاني القرآن ن 409/1.

(3) الكشاف 155/2.

(4) البحر المحيط 488/4.

(5) البيان في إعراب القرآن، أبي البقاء، عبد الله بن حسين العبكري، تحقيق علي محمد محمود البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان. 622/2.

(6) ينظر مثلاً إعراب القرآن للقاضي 358.

(7) آل عمران/180.

الخليل وسيبويه والكسائي والفراء والمعنى البخل هو خيراً لهم و(هو) زائدة عماد عند الكوفيين وفاصلة عند البصريين"[1] وبذلك أعربت في سائر كتب إعراب القرآن. [2]

وهذه الآية مثل بها سيبويه لضَّمير الفصل بعد أنَّ ذكر أنَّه يقع بعد الأفعال الناسخة، وقال في تعليقه على الآية: "كأنَّه قال ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنَّه البخل لذكره (يبخلون)". [3]

وهذه الآية نقرأ بالتاء (تحسبن) وبالياء (يحسبن) فمن قرأ بالتاء وهي قراءة حمزة فالتقدير في قراءته ولا تحسبن بخل الذين يبخلون ، فحذف المضاف وهو (بخل) وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (الذين) ومن قرأ بالباء وهي قراءة السبعة فالتقدير في قراءتهم ما قال به سيبويه. [4]

وقد جاء توجيه قراءة حمزة عند الزَّجاج بأنَّ الموصول مفعول أول على حذف مضاف أي (بخل الذين) وخبراً مفعول ثانٍ، وعليه يكون (هو) فصلاً[5]، وكذلك أعربها مكي[6] وأبو حيان[7] وأبو البقاء[8].

*** الآية الثالثة:**

قول الله تبارك وتعالى: چ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ چ[9].

أيضاً تعينت هنا الفصلية في الضَّمير (هو) وذلك أنَّ ما قبله اسم ظاهر وما بعده منصوب.

---

(1)إعراب القرآن، النحَّاس 422/1.

(2) ينظر مثلاً إعراب القرآن للقاضي 144.

(3) الكتاب 391/2.

(4) هامش الكتاب 391/2.

(5) معاني القرآن وإعرابه الزَّجاج 509/1، 510..

(6) المشكل 168/1، 169.

(7) البحر المحيط 127/3.

(8) الإملاء 161/2.

(9) سبأ/6.

وقد أورد الزَّجاج فيها: "(الذين أنزل) بصلته المفعول الأوَّل و(الحق) هو المفعول الثَّاني و(هو) فصل لا غير كقوله: چ ۈ ۇ ۆ چ[1].[2]

وقد جاء عند النحَّاس في توجيه هذه الآية قوله: "... (هو الحق) مفعول ثَّان و(هو) فاصلة والكوفيون يقولون عماداً، ويجوز الرفع على أنَّ يكون (هو) مبتدأ والحق خبره، والنّصب أكثر فيما كانت فيه الألف واللاَّم عند جميع النَّحويين وكذا ما كان نكرة لا تدخله الألف واللام فيشبه المعرفة فإنَّ كان الخبر اسماً مرفوعاً نحو ذلك: كان زيد هو أخوك، زعم الفرّاء أنَّ الاختيار فيه الرفع وكذا أبو محمد وأبو عمرو في اختيار الرفع أنَّه لما لم يكن فيه الألف واللام أشبه النكرة في قوله: كان زيد هو جالس لأنَّ هذا لا يجوز فيه إلاَّ الرفع".[3]

وهذه الآية مثل بها سيبويه على أنَّ ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أنَّ يذكر.[4]

وقد قال الفرّاء في توجيهها: "قوله (هو الحق)، (هو) عماد لـ(الذي) فتنصب الحق إذا جعلتها عماداً ولو رفعت (الحق) على أنَّ تجعل (هو) اسماً كان صواباً".[5]

وهذه القراءة بالرفع هي قراءة شاذة ذكرها أبو حيان وقال في توجيهها: "جعل (هو) مبتدأ والحق خبره والجملة في موضع المفعول الثَّاني لـ(يرى) وهي لغة تميم...".[6]

*** الآية الرابعة:**

قوله تعالى: چ ٱ ب ب ب ٻ چ[7].

---

(1) الأنفال/32

(2) إعراب القرآن 541/2.

(3) إعراب القرآن النحَّاس 332/3-333.

(4) ينظر الكتاب 390/2.

(5) معاني القرآن 352/2.

(6) البحر المحيط 259/7.

(7) الصافات/77.

و(هم) هنا زائدة فاصلة و(الباقين) مفعول ثانٍ. [1]

(1) إعراب القرآن النحَّاس 426/3، إعراب القرآن للقاضي 895.

المبحث الثَّاني
ما يحتمل الفصلية وغيرها

ومن خلال استخدام ضمير الفصل في الجملة العربية نجد أنَّه قد يحتمل مواقع إعرابية بجانب أنَّه ضمير للفصل وقبل الخوض في تفاصيل تلك المواقع أعرض لآراء السُّيوطي حول تلك الأوضاع، إذ أنَّه فصّل في ذلك، ووجدت عنده إنَّ وقع ضمير الفصل قبل مرفوع احتمل أنَّ يكون فصلاً وأن يكون مبتدأ ثَّانياً وأن يكون بدلاً وإجازته للبدل هنا أجازها أبو حيان أيضاً[1] وفيها اختلاف عن أقوال النُّحاة في أنَّ المضمر لا يبدل من الظاهر.

وجاء عند السُّيوطي أيضاً أنَّه إنَّ كان المرفوع قبل ضمير الفصل (ضميراَ) نحو: أنت أنت القائم احتمل الثلاثة البدل والابتداء والفصل مع التَّوكيد وخالف أيضاً هنا بقوله احتمال البدل رأي النُّحاة في أنَّ الضَّمير لا يبدل من الضَّمير، وجاء عنده أيضاً أنَّه وإن كان قبل ضمير الفصل (رفع) وبعده نصب ولا (لام) أو عكسه نحو: كان زيد هو القائم، وكنت أنت القائم وإن زيداً هو القائم وإنك أنت القائم احتمل في الأوَّلى ما عدا الابتداء وفي الثَّانية ما عدا البدل ويقول أيضاً أنَّه إنَّ وقع بين منصوبين والأوَّل (ضمير) احتمل الفصل والتَّأكيد نحو: ظننتك أنت القائم، وتتعين فيه الابتدائية إذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع نحو: ظننت زيداً هو القائم وظننتك أنت القائمُ. [2]

ونجد أنَّ المواقع الإعرابية التي يدور حولها هذا الضَّمير هي الفصل والتَّأكيد والبدل، ولرفع الالتباس بين تلك المواقع يقول ابن يعيش: "... أمّا الفصل بين الفصل والتَّأكيد فأنَّه إذا كان التَّأكيد ضميراً فلا يؤكد به إلاَّ مضمر نحو: (قمت أنت) و(رأيتك أنت) و(مررت بك أنت) والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فإذا قلت (كان زيدُ هو القائم) لم يكن (هو) ها هنا إلاَّ فصلاً لوقوعه بعد ظاهر ولو

---

(1) ينظر ارتشاف الضرب 494/1.

(2) ينظر همع الهوامع السيوطي 230، 231.

قلت (كنت أنت القائم) جاز أنَّ يكون فصلاً ههنا وتَّأكيداً، ومن الفصل بينهما أنك إذا جعلت الضَّمير تَّأكيداً، فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله، وليس كذلك إذا كان فصلاً...، وأمَّا الفصل بينه وبين البدل فإنَّ البدل تابع للمبدل منه في إعرابه كالتَّأكيد إلاَّ أنَّ الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضَّمير المنصوب فتقول (ظننتك إياك خيراً من زيد) و(حسبته إيّاه خيراً من عمر) وإذا أكدت أو فصلت لا يكون إلاَّ بضَّمير المرفوع ومن الفرق بين الفصل والتَّأكيد والبدل أنَّ لام التَّأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التَّأكيد والبدل ... لأنَّ اللام تفصل بين التَّأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الأوَّل في بيانه.[1]

ويمكن أنَّ نجمل المواضع التي يحتمل فيها الفصل وغيره في المواضع التّالية:

أولاً: ما يحتمل الفصل والابتداء وذلك إنَّ كان ما قبله اسماً ظاهراً وما بعده مرفوعاً أو اقترن بلام الابتداء وكان ما بعده مرفوعاً ويأتي ذلك في القرآن الكريم كثيراً، ومن ذلك الآيات التالية:

1- : چ ى ي ي □ چ التوبة .11

2- : چ □ □ □ ى چ إبراهيم .18

3- : چ ے ۓ ۓ ڭ چالحج .11

4- : چ و و ۉ ۉ ې ې چ القصص .34

5- : چ ھ ھ ے ۓ چ فاطر .15

6- : چ چ چ ڃ ڃ چ فاطر .32

7- : چ ۉ ې ې ې ې □ چ الشورى .9

8- : چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ چ الزمر .15

9- : چ ڃ چ چ چالبقرة 5.

10- : چ ڈ ڈ ژ ژ چ النساء 151.

---

(1) شرح المفصل 334/2.

11- : چ ٹ ٹ ڈ ڈ چ آل عمران .10

12- : چ ھ ے ۓ چ النحل .108

13- : چ و و ۄ ۄ چ النور .50

14- : چ پ پ پ ٹ ٹ ڈچ البقرة .120

15- : چ ڦ ڦ ڦ ڦ چ التوبة .118

16- : چ ٻ ٻ ٻ ٻ چالحج .6

17- : چ ڈ ڈ ڈ ڈ چالذاريات .58

18- : چ ڇ چ چ ډ ډ ڈ ڈ چ النجم .30

19- : چ و و ۄ ۄ ې چ غافر .39

20- : چ ې ې ې □ چ النازعات .39

21- : چ □ □ □ □ □ □ □ چ المجادلة .19

22- : چ ک ک ک ک چ الكوثر .3

23- : چ ڦ ڦ ڦ ڦ چ المزمل .6

24- : چ ۄ ۄ ې ې چ الدخان 57، الجاثية 30، الحديد .12

25- : چ □ □ □ □ □ چ التوبة .40

26- : چ ۇ ۇ ۈ ۈ چ التوبة .67

27- : چ چ چ چ چ چ چغافر 43.

وقد جاء عند أبي جعفر النحَّاس في إعراب قول الله تعالى: چ ج چ چ چ[1] :"... (أولئك) رفع بالابتداء (هم) ابتداء ثان المفلحون خبر الثَّاني والثَّاني وخبره خبر الأوَّل ويجوز (هم) زيادة ويسميها البصريون فاصلة ويسميها الكوفيون عماداً و(المفلحون) خبر أولئك".[2]

(1) البقرة/5.

(2) إعراب القرآن النحَّاس 184/1.

وقد جاءت الإشارة إلى جواز الإعرابيين في كتب الإعراب ومن ذلك ما جاء في الجدول توجيهاً لقول الله تعالى: چڈ ڈ ژ ژڑ ڑ ک ک ک چ[1].

بأن (هم) ضمير فصل والكافرون خبر المبتدأ (أولئك) مرفوع وأشار في هامش الكتاب إلى أنَّ (هم) قد تكون رفع مبتدأ خبره (الكافرون) وجملة هم الكافرون خبر المبتدأ (أولئك). [2]

* ثَّانياً: ما يحتمل الفصل والتَّوكيد والبدل: وذلك إذا كان ما قبل ضمير الفصل ضَّميراً وما بعده منصوباً وقد ورد ذلك في القرآن الكريم بصورة أقل من الموضع الأوَّل ومن ذلك الآيات التالية:

1- : چ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ چ الأعراف 92.

2- : چ □ □ □ □ □ □ □ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ ڀ چ الشعراء 39-40.

3- : چ □ □ □ چ القصص 58.

4- : چ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ چ الأعراف 115.

5- : چ ی ی ٻ ٻ چ المائدة 117.

6- : چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڀ ڀ ڀ ڀ چ الأعراف 113 والشعراء 41.

7- : چ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ چ غافر 21.

8- : چ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ چ الزخرف 76.

وإذا أخذنا قول الله تعالى: (كنت أنت الرقيب عليهم) نجد أنَّ الضَّمير (أنت) يحتمل أنَّ يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب ويحتمل أنَّ يكون توكيداً للضمير الواقع اسماً لكان وهو (التاء) في (كنت) فيكون حينئذٍ في محل رفع ولا

---

(1) النساء/151.

(2) ينظر: الجدول في إعراب القرآن 190/1.

يصح إعراب (أنت) مبتدأ لأنَّ ما بعده منصوب[1]، والنصب قراءة السَّبعة وقد جاء في شواذ ابن خالويه قراءة بالرفع وعليه يكون (أنت) مبتدأ و(الرقيب) خبر له والجملة خبر لـ(كان).[2]

ومثل (أنت) في الآية السابقة (نحن) في قوله تعالى: چ ہ ہ ہ ہچ فهو يحتمل الفصلية والتَّوكيد دون الابتداء. [3]

* ثالثاً: ما يحتمل التَّوكيد والفصل والابتداء: وذلك إذا كان ما قبل ضمير الفصل ضَّميراً وما بعده مرفوعاً وقد ورد ذلك في القرآن الكريم كثيراً ومن ذلك:

1- : چۀ ہ ہ ہ چ البقرة .54

2- : چ □ □ □ □ □ □ چ الحجر .89

3- : چۀ ہ ہ ہ ھ چ النمل .9

4- : چڈ ڑ ڑ ڑ چالبقرة .32

5- : چ □ □ □ □ چ آل عمران .8

6- : چ □ □ □ □ □ چالأنفال .61

7- : چ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ چهود .22

8- : چک ک ک چ المؤمنون .111

9- : چ □ □ □ □ چ الطور .28

10- : چ □ □ □ □ □ □ □ چ الحجر .49

11- : چ □ □ □ □ □ □چ طه .12

12- : چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ يوسف .69

13- : چپ پ پ پ پ پ چ طه .14

14- : چڈ ڑ ڑ چ الأنبياء .64

---

(1) ينظر المغنى 571/2.

(2) ينظر: شواذ القراءات 36.

(3) المغنى 571/2.

15- : چ ﭽ چ چ ﭽ ﭽ چ چ القصص .30

16- : چ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ چالبقرة .13

17- : چ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ چ النجم 49.

وقد جاء إعراب ضمير الفصل في الآيات السّابقة موافقاً للاحتمالات الثّلاثة فالتَّوكيد، لأنَّ الضَّمير المنفصل يقع توكيداً للضَّمير المتصل، والابتداء لأنَّ ما بعده صالح لأنَّ يكون خبراً، والفصل فيكون بمنزلة الحرف لا موضع له من الإعراب، وإنَّما وجه امتناع البدل لعدم مطابقة المبدل والمبدل منه.

فمثلاً يشير ابن النحَّاس إلى قول الله تعالى: چ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ چ[1] بقوله: "(أنت) في موضع نصب توكيد للكاف وإن شئت كانت رفعاً بالابتداء والعليم خبره والجملة خبر إنَّ، وإن شئت كانت فاصلة لا موضع لها والكوفيون يقولون عماداً. [2]

ويوضح أبو البقاء وجه التَّوكيد فيقول: "يجوز أنَّ يكون (أنت) توكيداً للمنصوب ووقع بلفظ المرفوع، لأنَّه هو الكاف في المعنى، ولا يقع (إيَّاك) ههنا توكيد، لأنَّها لو وقعت لكانت بدلاً وإياك لم يؤكد بها".[3]

وبالأوجه نفسها جاء إعراب قول الله تعالى: چ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ چ [4] في التبيان[5] وفي الجدول.[6]

كذلك الحال في سائر الآيات السابقة.

* رابعاً: ما يحتمل الفصل والتَّوكيد :

---

(1) البقرة/32.

(2) إعراب القرآن النحَّاس 211/1 وينظر مشكل إعراب القرآن مكي 37/1.

(3) إملاء ما من به الرحمن 94/1، 95.

(4) البقرة/12.

(5) التبيان في إعراب القرآن 29/1.

(6) الجدول في إعراب القرآن 37/1.

وذلك بين معمولي ظن أو إحدى أخواتها، والضَّمير هنا لا يكون مبتدأ لعدم صلاحية ما بعده ليكون خبراً، ولا يكون بدلاً لأنَّ ما قبله منصوب وتبقي أنَّ يكون فصلاً فلا موضع له أو أنَّ يكون توكيداً لجواز التَّوكيد به للضَّمير المتصل.

ونجد ذلك في كتاب الله تعالى في نحو قوله: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ[1] وقوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ[2].

والآية الثَّانية مثَّل بها سيبويه بعد أنَّ قرر أنَّ الفصل لا يصلح كونه فصلاً حتى يكون ما بعده معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام وأجاز هنا أنَّ تكون (أنا) فصلاً أو صفة ويعنى بالصفة التَّوكيد. [3]

وفصَّل أبو جعفر النحَّاس في الآية على القراءتين فقال: "(أنا) فاصلة لا موضع لها من الإعراب ويجوز أنَّ تكون في موضع نصب توكيداً للنون والياء وقرأ عيسى بن عمر: (أنَّ ترن أنا أقل منك مالاً وولدا) بالرفع بجعل (أنا) مبتدأ و(أقلُّ) خبره والجملة في موضع المفعول الثَّاني والمفعول الأوَّل النون والياء إلاَّ أنَّ الياء حذفت لأنَّ الكسرة تدل عليها وإثباتها جيد بالغ وهو الأصل، لأنَّها الاسم على الحقيقة وإنَّما النُّون بها لعلة". [4]

وما جاء عند ابن النحَّاس نجده أيضاً عند أبي البقاء العكبري[5] وأبي محمد مكي. [6]

وقد أشار بعض العلماء في هذه الآية إلى ضرورة التَّفريق بين أنَّ تكون (الرؤية) في (ترن) بصريَّة أم علميّة، فهي إنَّ كانت علميَّة فيجوز أنَّ يكون الضَّمير

---

(1) المزمل/20.

(2) الكهف/39.

(3) الكتاب 392/2.

(4) إعراب القرآن النحَّاس 457/2.

(5) إملاء ما من به الرحمن 518/3، 519.

(6) المشكل 42/2.

(أنا) للفصل أو للتَّأكيد، وإن كانت الرؤية (بصرية) فيتعين فيها التَّأكيد لاشتراط أنَّ الفصل لابد أنَّ يقع بين مبتدأ وخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر. [1]

أمّا الآية الأخرى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ وهذه الآية أيضاً من الآيات التي استشهد بها سيبويه وقد ذكرها بعد الآية السَّابقة في سورة الكهف لتَّأكيد الشَّرط نفسه.

وجمهور القُراء ينصب (خيراً)، وهنا يكون الضَّمير (هو) فصلاً لا محل له من الإعراب ويمكن أنَّ يكون توكيداً.

ووجدت الباحثة أنَّ (هو) أعربت فصلاً عند ابن النحَّاس[2] ومكي[3] والزَّمخشري إذ يقول: "(خيراً) ثَّاني مفعولي وجد و(هو) فصل فجاز وإن لم يكن بين معرفتين لأنَّ (أفعل من) أشبه في امتناعه حرف التَّعريف المعرفة".[4]

وأجاز العكبري فيه ثلاثة أوجه يقول: "...(هو خيراً) (هو) فصل أو بدل أو توكيد و(خبراً) المفعول الثَّاني". [5]

وقد ردَّ عليه ابن هشام احتمال البدل يقول: "... ووهم أبو البقاء فأجاز في: (تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجرا) كونه بدلاً من الضَّمير المنصوب". [6]

وذهب أبو حيان إلى أنَّ يكون هذا الضَّمير تَّأكيداً لضَّمير النَّصب في تجدوه[7] وكذلك جاء في إعراب القرآن للزَّجاج: "(هو) فصل أو وصف للهاء في (تجدوه)". [8]

---

(1) ينظر البحر المحيط 129/6.

(2) إعراب القرآن 62/5.

(3) المشكل 420/2.

(4) الكشاف 179/4.

(5) التبيان 2/

(6) مغنى اللبيب 571/2.

(7) البحر المحيط 367/8.

(8) إعراب القرآن الزَّجاج 541/2.

وقد ذكر أبو حيان لهذه الآية قراءة شاذة ونسبها إلى أبي السمّال وابن السميقع وتكون برفع (خبراً) وتكون بذلك جملة مبتدأ وخبر ونقل عن أبي زيد أنَّها لغة بني تميم [1] .

ومن الآيات التي دار فيها حديث طويل بين العلماء قوله تعالى: چ ھ ے ۓ ۓ ﮲ چ[2] وقوله تعالى: چ ۓ ﮲ ﮳ ﮴ ﮵ چ[3].

والآيتان موضع خلاف شديد، ذلك أنَّ الأوَّلى استشهد بها من قال بجواز مجئ ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، والثَّانية استشهد بها بعض الكوفيين في عدم اشتراطهم أنَّ يكون ما قبل ضمير الفصل معرفة.

أمّا الآية الأوَّلى فقد ذكر أبو البقاء العكبري لها ثلاثة أوجه: الأوَّل أنَّ يكون (هؤلاء) مبتدأ و(بناتي) عطف بيان أو بدل و(هن) مبتدأ ثَّانياً و(أطهر) خبره. [4]

والثَّاني: أنَّ يعرب (هن) ضمير فصل لا محل له من الإعراب و(أطهر) خبر عن هؤلاء.

الثَّالث: أنَّ يعرب بناتي (خبراً) عن هؤلاء و(هن أطهر) مبتدأ وخبر. [5]

وقد ذكر سيبويه أنَّ محمد بن مروان قرأ (أُطهرَ) بالنصب وحكي عن يونس أنَّ أبا عمرو بن العلاء رأي ذلك لحناً وقال ابن مروان احتبى في ذه اللحن[6] بل إنَّ المبرِّد يقول: "... إنَّما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية".[7]

ويعلل بوجه مناد تلك القراءة بأنَّ الأوَّل هؤلاء بناتي غير محتاج للثَّاني (أطهر) بمعنى أنَّ (هن) هنا مبتدأ ولا يجوز حذفها.

---

(1) ينظر البحر المحيط 367/8.

(2) هود/ 78.

(3) النحل/ 92.

(4) وهو أيضاً ما وجه به مكي في المشكل 411/1 وأبو حيان البحر 246/5.

(5) ينظر الإملاء 297/3.

(6) الكتاب 296/2.

(7) المقتضب المبرِّد، 105/4-106.

وقد جاء عند الزَّمخشري أيضاً أنَّ أبا عمرو بن العلاء قال: "من قرأ (هن أطهر) بالنصب فقد تربَّع في لحنه". [1]

وهذه القراءة شاذة غير متواترة وقد نسبها أبو حيان أيضاً إلى زيد بن على وسعيد بن جبير[2] وقد قال عنها الزَّجاج: "... ليس يجيز أحدُ من البصريين وأصحابهم نصب (أطهرَ) ويجيزها غيرهم، والذين يجيزونها يجعلون (هن) في هذا بمنزلتها في كان، وإذا قالوا: (أجازوا هن أطهرَ) كما يجيزون كان زيد هو أطهر من عمرو، وهذا ليس بمنزلة (كان) إنَّما يجوز أنَّ يقع هو وتثنيتها وجمعها عماداً فيما لا يتم الكلام إلاَّ به نحو: كان زيد أخاك لأنَّهم إنَّما أدخلوا (هو) ليُعلموا أنَّ الخبر لابد منه وأنَّه ليس بصفة الأوَّل وباب (هذا) يتم الكلام بخبره إذا قلت: هذا زيدُ فهو كلام تام ولو جاز هذا لجاز جاء زيدً هو أنبلُ من عمرو وإجماع النَّحويين الكوفيين والبصريين أنَّه لا يجوز قدم زيدُ هو أنبل منك حتى يرفعوا فيقولوا هو أنبلُ منك.[3]

ولابن جني رأي في هذه الآية ذكرته سابقاً ويجعل فيه (أطهرَ) حال وقد ذكر ابن هشام وجه آخر وهو أنَّ يكون (هؤلاء بناتي) مبتدأ وخبراً و(هنَّ) توكيد لضَّمير مستترٍ في الخبر و(أطهرَ) حال. [4]

* أمّا الآية الثَّانية قول الله تعالى: چ ئے ئے ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې چ.

فقد ذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ (هي) عماداً وهم بهذا لا يشترطون أنَّ يكون ما قبل ضمير الفصل معرفة.

قال الفرّاء: "موضع (أربي) نصب وإن شئت رفعت كما تقول: ما أظن رجلاً يكون هو أفضلُ منك، النَّصب على العماد والرفع على أنَّ يجعل (هو) اسماً ومثله

(1) الكشاف 283/2.

(2) البحر المحيط 246/5.

(3) معاني القرآن وإعرابه 68/3.

(4) المغنى 568/2.

قول الله عز وجل: چ ڳ ڳ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ڇ[1] نصب ولو كان رفعاً كان صواباً"[2] وقد ردَّ النحَّاس ذلك يقول: "... ولا يجوز ولا يشبه (تجدوه عند الله خيراً)؛ لأن الهاء في (تجدوه) معرفة و(أمة) نكرة، فالقول أنَّ (أربي) في موضع رفع لأنَّه خبر المبتدأ والجملة خبر (تكون)". [3]

وقد جاء حديث أبي البقاء موافقاً للبصريين حيث جعل (تكون) تامة فاعلها (أمة) وجملة (هي أربي من أمة) في موضع رفع صفة لهذا الفاعل[4]، وجاء كلام مكي حول الآية مبرراً لقول الكوفيين لأنَّه قال: "..... هو قياس قول البصريين؛ لأنَّهم أجازوا أنَّ تكون هي وهو وأنت وأنا وشبه ذلك فواصل لا موضع لهن من الإعراب مع كان وأخواتها وإن وأخواتها وظنَّ وأخواتها إذا كان بعدهن معرفة أو ما قارب المعرفة، وأربي من أُمة هو مما يقرب من المعرفة لملازمة (من) لـ(أفعل) ولطول الاسم لأنَّ (من) وما بعدها من تمام أفعل، وإنَّما فرق البصريون في هذه الآية، ولم يجيزوا أنَّ تكون (أربي) هي فاصلة، لأنَّ اسم كان نكرة ولو كان معرفة لحسن وجاز".[5]

وخلافاً له قول الزَّجاج: "وأما قوله تعالى: (أن تكون أمة هي أربى من أمة) فموضع (أربي) رفع، لأنَّ قوله تعالى: (أمة) اسم (تكون) وهي ابتداء و(أربي) خبره والجملة خبر (كان) ولا يجوز أنَّ تكون (هي) ها هنا فاصلة؛ لأنَّ (أُمة) نكرة و(أربي) وإن قاربت المعرفة فيستدعي كون معرفة قبلها".[6]

---

(1) المزمل/20.

(2) معاني القرآن الفرّاء 113/2.

(3) إعراب القرآن، النحَّاس 407/2.

(4) ينظر الإملاء 360/3، 361.

(5) المشكل 20/2، 21.

(6) إعراب الزَّجاج 547/2.

وكذلك رأي ابن هشام يقول: "والضَّمير في قوله تعالى : (أن تكون أمة هي أربى من أمة) مبتدأ لأنَّ ظهور ما قبله يمنع التَّوكيد وتنكيره يمنع الفصل". [1]

وترى الباحثة أنَّ الضَّمير في الآيتين ليس ضمير فصل فبناء الجملة الذي ناقشه أجلاء العلماء إنَّما يفضي إلى أنَّ الضَّمير يتحقق منه معنى الفصل بين الخبر والتَّابع أو لا يتحقق، وأرى أنَّ وضع الضَّمير في الآيتين لا يحقق ذلك الفصل في المعنى والله أعلم.

(1) مغنى اللبيب 572/2.

المبحث الثَّالث
مَواطن يقع فيها ضمير الفصل بين المعرفة وغير المعرفة

أجاز مجموعة من العلماء أنَّ يلي (ضمير الفصل) جملة فعلية فعلها مضارع وحجتهم في ذلك مشابهة المضارع للاسم ومن هؤلاء المازني وابن هشام والجرجاني وأبو البقاء وقد ذكرت ذلك سابقاً[1]، وأجاز وقوع الماضي بعد ضمير الفصل السُهيلي مستشهداً بآية سورة النجم: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ٱ ب ب ب ب چ [2] وقد قال السَّهيلي إنَّ الضَّمير في الآيات السابقة (للفصل) ليؤكد ذلك ويخصص ويقصر المعنى على الله تعالى وقارن أنَّه حذف في بعض الآية فيما لا يقع فيه شك أو ظن لشركه مع الله".[3]

وقد أنكر المازني مجئ ضمير الفصل قبل الماضي وكل أولئك مخالفين لجمهور النُّحاة في اشتراط أنَّ يكون ما بعد ضمير الفصل معرفة أو شبيه بالمعرفة.

أمّا المواطن التي جاء فيها ضمير الفصل متبوعاً بجملة فعلية فعلها مضارع فهي قول الله تبارك وتعالى:.

1- چھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ چالتوبة .104
2- چۀ ہ ہ ہ ھ ھ چالحجر .25
3- چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چمريم .40
4- چڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ چالسجدة .25
5- چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چفاطر .10
6- چۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې چياسين .12
7- چھ ھ ھ ھ چالبروج .13

---

(1) الفصل الأول ، المبحث الثاني/ 21/20.

(2) ينظر مغنى اللبيب 569/2 والبحر المحيط 169/8.

(3) وأجازه علماء التفسير لمجئ الماضي بعد ضَّمير الفصل منطقية مقبولة إذ أنَّ هذا الضَّمير إنما جئ به لغرض معنوي محدد يظهر بوضوح في تفسير الآيات.

8- چ ٹ ٹ ٹ ۀ چ ق 43.

ووجدت في كلام أبي جعفر النحَّاس حول توجيه قول الله تعالى: (ومكر أولائك هو يبور) تصريحاً بإجازة كون الضَّمير للفصل فقد قال: (مكر أولائك) "مبتدأ و(هو) ابتداء ثانٍ و(يبور) خبر الثَّاني ويجوز أنَّ يكون خبراً عن الأوَّل ويكون (هو) زائداً".[1]

وهو هنا يرجح كون ما بعد الفصل جملة فعلية، وبذلك قال العكبري[2] والزَّجاج.[3]

وبالمقابل ردَّ ذلك أبو حيان[4] والرَّضي إذ يقول: "هذه دعوى بلا حجة وقوله تعالى: ليس بنص في كونه فصل لجواز كونه مبتدأ وما بعده خبره".[5]

*** المواطن التي جاء فيها بعد ضمير الفصل جملة فعلها ماض قول الله تعالى:**

1- چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ چ الحجر .9

2- چ □ □ □ □ چ النجم .43

3- چ ڈ ڈ ڈ ژ چ النجم .48

4- چ □ □ □ □ □ □ □ چ الإنسان 23.

---

(1) إعراب القرآن، النّحَاس 365/3.

(2) ينظر الإملاء 489/4.

(3) ينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج 546/2.

(4) البحر المحيط 304/7.

(5) شرح الكافية 25/2.

المبحث الرابع
دخول لام الابتداء على ضمير الفصل

هي اللام المزحلقة وتدخل على المبتدأ لإفادة التَّوكيد وأجمع العلماء على ذلك قال السَّامرائي: "وقد أطبق العلماء على أنَّها للتوكيد" قال ابن يعيش: "اعلم أنَّ هذه اللام أكثر اللامات تصرفاً ومعناها التَّوكيد وهو تحقيق معنى الجملة وإزالة الشَّك"[1] فإنَّ دخلت إنَّ المكسورة الهمزة على الجملة الاسمية تزحلقت اللام وانتقلت من المبتدأ إلى الخبر كراهية أنَّ تجتمع مع إنَّ وكلاهما مؤكد.

ونجد أنَّ هذه اللام قد دخلت على ضمير الفصل في الكثير من الآيات القرآنية وضَّمير الفصل رغم أنَّه ليس الخبر لكنه يقع في صدر جملة الخبر.

وإذا دخلت لام الابتداء على ضمير الفصل امتنع أنَّ يكون توكيداً لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على التَّوكيد. [2]

وقد استدل من قال من الكوفيين أنَّ حكم ضمير الفصل هو حكم ما بعده بدخول اللام عليه وقالوا هو مع ما بعده كالشيء الواحد ولذلك تدخله اللام. [3]

وجاء في حاشية الصَّبان على شرح الأشموني أنَّها إذا دخلت على الفصل لم تدخل على الخبر فلا يجوز إنَّ زيداً لهو القائم. [4]

*** المواطن التي لحقت فيها لام الابتداء ضمير الفصل في القرآن قول الله تعالى:**

1- ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ الحجر .23

2- ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ الشعراء .44

3- ﭽ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ الصافات .165

4- ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ الصافات .166

---

(1) معاني النَّحو السامرائي 290/1.

(2) شرح الكافية 27/2.

(3) المرجع السابق 27/2.

(4) ينظر: حاشية الصبان 419/1.

5- چڭ ۇ ۇ ۆ چهود .87

6- چڈ ژ ژ ڑ چيوسف .90

7- چأ ب ب ٻ ٻچآل عمران .62

8- چپ پ پ پ پپ پ ٹ ٹ ڈ ڈ چآل عمران .62

9- چچ ڃ ڃ ڃ چ چالحج .58

10- چ □ □ □ □ □ چالحج .64

11- چڳ ڳ ڳ ڳ گ چالشعراء .9

12- چ □ □ □ □ □ چ الشـعراء 104، 68، 122، 140، 159، 175، 191.

13- چڃ ڃ چ چچ چ چ چ ڊ چالنمل .16

14- چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چالصافات .106

15- چچ ڊ ڊ ڈ ڈ چالصافات .60

16- چۆ ۆ ۈ ۈ چالصافات .173

17- چڀ پ پ ڀ پٹ ٹ ٹ ٹ چالعنكبوت .64

الفصل الثَّالث
دلالة ضمير الفصل

المبحث الأوَّل: رفع اللبس عما بعده

المبحث الثَّاني: القصر

المبحث الثَّالث: التَّأكيد

الفصل الثَّالث
دلالة ضمير الفصل

مدخل:

يأتي ضمير الفصل في سّياقات مختلفة وقرائن متعددة تجعل له دلالات متعددة وأغراض مهمة ذكرها علماء النَّحو والمعاني وجاء على رأسها وظيفة الفصل بين الخبر والتَّابع وقد برزت هذه الوظيفة عند علماء النَّحو الأوائل وهو بتلك الوظيفة التي حددوها وبمصاحبة شروط محددة الأمر الذي أحدث خلافاً واسعاً حول ضمير الفصل وصوره التي يرد فيها حتى أنَّ النَّاظر لتلك السّياقات اللغَّوية التي اختلفوا فيها يلحظ أنَّها مواضع كثيرة وإن لم تكن تلك الكثرة في الاستخدام ولكنها في الاستخدامات اللغَّوية الممكن صياغها في اللُّغة الرَّصينة وابن هشام وهو من الأوُّائل الذين وضعوا رؤية واضحة لوظيفة ضمير الفصل، نلمح في كلامه مأخذاً على العلماء أنَّهم اقتصروا وظيفة (ضمير الفصل) على الفصل بين الخبر والتَّابع وما إشارته لحديث الزَّمخشري حول قول الله تعالى: چ ج چ چ چ[1] إلاَّ إشارة لاكتمال الرؤية عنده حول وظيفة هذا الضَّمير والنَّاظر لآراء العلماء حول إعراب ضمير الفصل يجد أنَّهم يستبعدون بعض أوجه الإعراب لأسباب قواعدية من ذلك استبعاد (التَّوكيد) مع دخول لام الابتداء واستبعاد تَّأكيد الظاهر بالمضمر وفي ذات الوقت لا يمكن إنكار وظيفته التَّوكيدية التي يؤديها في ذات التراكيب أو أنَّهم اشترطوا مثلاً أنَّ يكون ما بعده معرفة أو شبيه بالمعرفة فظهر إشكال ورود الفعل بعد ضمير الفصل في سّياقات رصينة بل هي قرآنية، كان معول علماء التَّفسير وبعض ممن جوزوها من النُّحاة الدَّلالة والمعنى، هذا الخلاف بين المستوى التَّركيبي والمستوى الدَّلالي هو منشأ تشعب وتعدد الآراء حول ضمير الفصل وبمقارنة يسيرة بين علماء النَّحو وعلماء التَّفسير نجد أنَّ الأوائل تعلو عندهم النَّاحية التَّركيبية القواعدية وتعلو الناحية الدَّلالية عند علماء التَّفسير والمعاني واستيعاب الجميع كان ممكناً لو درس ضمير

---

(1) البقرة/5.

الفصل وفق نظرية عبد القاهر الجرجاني القائلة بتوخي معاني النَّحو التي تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام يقول: "... وإذاً قد عرفت أنَّ مدار أمر النظم على معاني النَّحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنَّها أنَّ تكون فيه فأعلم أنَّ الوجوه والفروق كثيرة ... ثم أعلم أنَّ ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض لها بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها مع بعض واستعمال بعضها مع بعض بل ليس من فضل ومزية إلاَّ بحسب الموضع وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤم"[1] وكان من الممكن وفقاً لتلك الرؤية قبول الكثير من تلك النّصوص، التي نصَّ العلماء على أنَّ الضَّمير للفصل على خلاف بينهم، بدون أي خلاف.

ويشير عبد القاهر الجرجاني إلى تغير السّياق لتغير المعنى المطلوب والمقام يقول: "ومن فروق الإثبات أنك تقول زيدُ منطلق وزيدُ المنطلق والمنطلق زيدُ فيكون لك في كل واحدة من هذه الأقوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي... وتمام التَّحقيق أنَّ هذا الكلام إذا كنت قد بُلغت أنَّه كان من إنسان انطلاق من موضع كذا في وقت كذا لغرض كذا فجوزت أنَّ يكون ذلك كان من زيد فإذا قيل لك (زيدُ المنطلق) صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز معلوماً على جهة الوجوب، ثم أنَّهم إذا أرادوا تَّأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضَّمير المسمي فصلاً بين الجزأين فقالوا: (زيدٌ هو المنطلق)". [2]

فالجرجاني ينص على الرَّبط الوثيق بين معاني النَّحو وأغراض المتكلمين ومقامات السامعين ويدرج ضمير الفصل في باب التَّوكيد بمعناه الواسع.

---

(1) دلائل الإعجاز 69.

(2) المرجع السابق 136، 137.

ويرى خليل عمايرة: "إنَّ النُّحاة لا يعدونه توكيداً في المستوى التَّركيبي ولكنهم يعدونه كذلك في المستوى الدَّلالي وهذا الاختلاف بين المستويين التركيبي والدَّلالي أدى ببعضهم إلى عده من الحروف وإخراجه من دائرة الأسماء خشية الوقوع في مخالفة القاعدة النَّحوية فكان من الممكن أنَّ يقال توكيد للمبتدأ بإعادة ذكره بصيغة ضَّميره".[1]

وخلاصة ما قال به العلماء حول وظيفة هذا الضَّمير في الكلام ثلاث وظائف كلها تصب في وعاء التَّوكيد بمفهومه الشَّامل ويصعب في بعض النَّماذج فصل هذه الوظائف عن بعضها وهي رفع الالتباس عما بعده بكونه خبراً لا تابعاً، والتَّأكيد، والقصر وممن أوردوها بصورة شاملة موجزة ابن هشام[2] وأوردها السَّامرائي بشيء من التفصيل. [3]

(1) آراء في الضَّمير العائد، عمايرة 76.

(2) مغنى اللبيب 570/2، 571.

(3) معاني النَّحو 420/1، 53.

المبحث الأوَّل

رفع اللبس عما بعده بكونه خبراً لا تابعاً

هذه الوظيفة هي أصل وظائف ضمير الفصل كما أوردها النُّحاة الأوائل وهي الإعلام من أول وهلة أنَّ ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمى فصلاً لأنَّه فصل بين الخبر والتَّابع، وقد أشار ابن هشام إلى أنَّ أكثر النَّحويين اقتصر على تلك الوظيفة، ونصَّ سيبويه على ذلك قائلاً: "أعلم أنَّهنَّ لا يكنَّ فصلاً إلاَّ في الفعل، ولا يكنَّ كذلك إلاَّ في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها إعلاماً بأنَّه قد فصل الاسم وأنَّه فيما ينتظر المحدث ذكر هو ليستدل المحدث أنَّ ما بعد الاسم يخرجه مما وجب عليه وأنَّ ما بعد الاسم ليس منه"[1].[2]

وقد ذُكرت هذه الوظيفة في كل كتب النَّحو التي تناولت ضمير الفصل، يقول السُّيوطي: "وفائدة ضمير الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأنَّ ما بعده خبر لا تابع". [3]

ويشير السامرائي وبعد ذكره نصَّ سيبويه قوله: "... فضَّمير الفصل قد يفيد أنَّ ما بعده خبر لا تابع ولولا هو لاحتمل أنَّ يكون تابعاً، وأن يكون خبراً ومن ذلك قول الله تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ چ[4] فوجود الضَّمير عيِّن أنَّ يكون (القصص) هو الخبر ولولا الضَّمير لاحتمل أنَّ يكون (الحق) هو الخبر و(القصص) بدلاً منه فيكون المعنى إنَّ هذا القصص هو الحق، ولا تظنن أنَّ (إنَّ) هي التي عينت الخبر برفعه فذلك صحيح في هذه الجملة ولكن لو حذفنا (إنَّ) ما تعين الخبر إلاَّ بالضَّمير ومن ذلك قول الله تعالى: چ ۋ و و ۉ چ[5] فوجود الضَّمير عين أنَّ يكون

---

(1) قاصداً التَّابع.

(2) لكتاب 389/2.

(3) همع الهوامع 231.

(4) آل عمران/62.

(5) الحج/12.

(الضَّلال) هو الخبر ولولا (هو) لاحتمل أنَّ يكون البعيد هو الخبر والضَّلال تابعاً فيكون المعنى ذلك هو الضَّلال هو البعيد ونحو قوله تعالى: چ ے ۓ ۓ ڭ چ[1] ومنه: چ چ چ چ ڇ ڇ چ[2] وقوله: چ ى ى ې ې ۉ چ [3][4] وعن تلك الوظيفة يقول ابن يعيش: "... لأنَّك إذا قلت زيدُ القائم جاز أنَّ يتوهم السَّامع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل لتعيين كونه خبراً لا صفة".[5]

وقال العكبري: "وإنَّما سمى فصلاً لأنَّه يجمع أنواعاً من النَّبيين فيؤكد الخبر للمخبر عنه ويفصل الخبر من الصفة".[6]

وقد أشار الرَّضي إلى التوسع في استخدام هذا الضَّمير لغير هذه الوظيفة وذلك إذا دخل الضَّمير فيما لا لبس بكونه خبراً أو تابعاً يقول: "... ثم أنَّه اتسع في الفصل فأدخل حيث لا لبس بدونه أيضاً وذلك عند تخالف المبتدأ والخبر في الإعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وإنَّ زيداً هو القائم وعند كون المبتدأ ضَّميراً نحو: (إني أنا الغفور الرحيم) وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصيفة المبتدأ كقولك الدَّين هو النَّصيحة وعند كون الخبر (أفعل) التفضيل لمشابهته ذا اللام..." [7] وقد وضح الرَّضي هنا أنَّ ما بعد ضمير الفصل معين بدون دخول الضَّمير وهي مواطن واضحة مفهومة.

فقام سؤال لماذا جاء ضمير الفصل إذن؟ وقد أجاب عليه الزَّمخشري بقوله: "فإنَّ قيل إذا كان الغرض بالفصل إنَّما هو الفرق بين النَّعت والخبر فما باله جاء

---

(1) الحج/11.

(2) فاطر/32.

(3) التوبة/111.

(4) معاني النَّحو السامرائي 44/1.

(5) شرح المفصل لابن يعيش 230/2.

(6) اللباب في علل البناء والإعراب أبو البقاء 496.

(7) شرح الكافية، الرضي 25/2.

فيما لا لبس فيه نحو قوله تعالى: چ □ □ □ چ[1] وقوله تعالى: چ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ چ[2] ولا لبس في ذلك لأنَّ الضمائر لا توصف فالجواب إنَّ هذا هو الأصل أنَّ لا يقع الفصل إلاَّ بعد الاسم الظاهر مما يوصف فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى الضَّمير مجراه. [3]

والأمر أنَّ ضمير الفصل ليس حكراً على تلك الوظيفة اللَّفظية كان من الممكن إدراج تلك الوظائف منذ الوهلة الأوَّلى فلا نحتاج لمثل هذا التَّبرير خصوصاً بأنَّها استخدامات مؤيدة بالقرآن الكريم وأنَّ المعاني هي منشأ اللُّغة.

وصاغ عبَّاس حسن في النَّحو الوافي مجموعة من النَّماذج لبيان أثر ضمير الفصل في المعنى أذكر واحداً منها يقول: "الشُّجاع النَّاطق بالحق يبغي رضا الله ما المعنى الأساسي الذي نريده من هذا الكلام بحيث لا يمكن الاستغناء عنه؟ أهو الشُّجاع يبغي رضا الله؟ فتكون جملة (يبغي رضا الله) ركناً أساسياً في الكلام؛ لأنَّها خبر لا يتحقق المعنى الأصلي إلاَّ بوجوده وانضمامه إلى المبتدأ : كلمة (الشُّجاع) وما عداها فليس أساسياً وإنَّما هو زيادة تخدم المعنى الأصلي ونكمله (فتعرب كلمة الناطق: صفة) أم المعنى الأساسي هو: (الشُّجاع النَّاطق بالحق) فكأننا نتحدث عن الشُّجاع ونعرفه بأنَّه النَّاطق بالحق فتكون كلمة (النَّاطق) هي الأساسية والضَّرورية التي يتوقف عليها المعنى المطلوب وما جاء بعدها فهي زيادة تكميلية ... ومن الممكن الاستغناء عنها، الأمران جائزان على الرَّغم من الفارق المعنوي ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر لعدم وجود قرينة توجه لهذا دون ذاك لكن إذا قلت الشجاع هو النَّاطق بالحق يبقي رضا الله فإنَّ الأمر يتغير بسبب وجود الضَّمير

(1) القصص/58.

(2) الكهف/39.

(3) شرح المفصل 354/2.

(هو) فيتعين المعنى الثَّاني وحده ويزول الاحتمال الذي كان قائماً قبل مجئ ضمير الفصل". [1]

وخلاصة قولهم في هذه الوظيفة أنَّ ضمير الفصل يفيد رفع اللبس بشَّرط أنَّ يكون ما قبله اسم ظاهر وما بعده اسم ظاهر غير ذي لام ولا (أفعل التَّفضيل) ولا هو مما يخالف المبتدأ في الإعراب، فإنَّ كان غير ذلك تعينت له فائدة أُخرى؛ إذ لا لبس هنا، كالتَّأكيد وقصر المعنى وتعيينه حسب مقتضي الجملة التي يرد فيها.

(1) النَّحو الوافي 246/1.

المبحث الثَّاني
القصر

يعد ضمير الفصل أحد أساليب وطرق القصر وإنَّما القصر ضرب من التَّأكيد والحصر والتَّعيين لكلام ويجئ القصر بضَّمير الفصل بأن يأتي هذا الضَّمير متوسطاً بين المسند إليه والمسند فيقصد المسند إليه على المسند ويحدد معناه بدقة وفي الإيضاح: "وأمَّا توسط الفصل بينه وبين المسند إليه فلتخصصه به كقولك: زيدُ هو المنطلق أو هو أفضل من عمرو أو هو خير منه أو هو يذهب". (1)

وجاء في الكشاف في قول الله تعالى: چ ج چ چ چ[2]" فصل وفائدته الدَّلالة على أنَّ الواو بعده خبر لا صفة، والتَّوكيد وإيجاب أنَّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"[3] وجاء في التَّفسير الكبير في إفادة ضمير الفصل للحصر والقصر: "لو قلت الإنسان ضاحك فهذا لا يفيد أنَّ الضاحكية لا تحصل إلاَّ في الإنسان أمّا لو قلت: الإنسان هو الضَّاحك فهذا يفيد أنَّ الضَّاحكية لا تحصل إلاَّ في الإنسان"[4].

ويرى السَّامرائي أنَّ هذا ليس دليلاً لأنَّه قد يقال إنَّ التَّخصيص جاء من التَّعريف لا من ضمير الفصل وإنَّما مجئ الضَّمير أكد التخَّصيص الموجود أصلاً"[5]

كما يذكر السامرائي أنَّه قد يفيد القصر بنفسه في نحو قول الله تعالى: چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ چ [6] يقول : "فضَّمير الفصل هنا يفيد قصراً حقيقياً فالقول: چ ٺ ٺ ٺ ٿ چ قد يفيد مجرد الإخبار كما تقول: (هذا صديقك) ووضع الضَّمير عين القصر الذي كان محتملاً قبل دخوله"[7] ومما جاء عنده في الآيات التي جاء فيها بعد ضمير الفصل جملة فعلية يقول: "وإذا أخذنا

---

(1) الإيضاح 25/1.

(2) البقرة/5.

(3) الكشاف 46/1.

(4) التفسير الكبير 4/2.

(5) انظر معاني النَّحو 45/1.

(6) آل عمران/10.

(7) معاني النَّحو 46/1.

بالرأي القائل إنَّ ضمير الفصل يقع بين المبتدأ وخبره الفعل كان منه قول الله تعالى: چھ ے ۓ ۓ ﮲ ﮳ ﮴ ﮵ ﮶ چ[1] فالضَّمير (هو) أفاد معنى الحصر ولو حذف لكان القصر محتملاً لا معيناً فإنَّ قلت: چ ے ۓ ۓ ﮲ ﮳ چ كان إخباراً بأنَّ الله يقبل التَّوبة دون إفادة القصر".[2]

وجاء في التَّحرير والتَّنوير حول قول الله تعالى: چ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى چ[3] : "والضَّمير المتوسط بين مكر أولئك وبين يبور ضمير فصل إذ لا يحتمل غيره ومثله قول الله تعالى: چھ ے ۓ ۓ ﮲ ﮳ ﮴ ﮵ ﮶ چ[4] ... وأقول إنَّ وجه وقوع الفعل المضارع بعد ضمير الفصل أنَّ المضارع يدل على التَّجدد فإذا اقتضى المقام إرادة إفادة التجدد في حصول الفعل من إرادة الثَّبات والدَّوام في حصول النَّسبة الحكمية لم يكن إلى التبليغ سبيل للجمع بين القصدين إلاَّ أن يأتي بضَّمير الفصل ليفيد الثبات والتقوية لتعذر ذلك بالجملة الاسمية ... فالفصل هنا يفيد القصر أي مكرهم يبور دون غيره ومعلوم أنَّ غيره هنا تعريض بأنَّ الله يمكر بهم مكراً يصيب المخز منهم". [5]

ويقول الشُّوكاني عن قول الله تعالى: چ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ چ[6] " وفائدة ضمير الفصل الدَّلالة على اختصاص المسند إليه بالمسند دون غيره".[7]

ومن شواهد القصر بضَّمير الفصل في القرآن أيضاً قول الله تعالى: چ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ چ[8] قال ابن عاشور: "... وجملة (فإن الله هو مولاه) قائمة مقام جواب الشَّرط معنى لأنَّها

---

(1) التوبة/104.

(2) معاني النَّحو 46/1.

(3) فاطر/11.

(4) التوبة/104.

(5) التَّحرير والتنوير 275/22.

(6) البقرة/5.

(7) فتح القدير 44/1.

(8) التحريم/4.

تفيد من يتولى جزاء كما على المظاهرة عليه لأنَّ الله مولاه وضَّمير الفصل في قوله: (هو مولاه) يفيد القصر على تقدير حصول الشَّرط، أي إنَّ تظاهرتما متناصرتين عليه فإنَّ الله هو ناصره لا أنتما، أي وبطل نصركما الذي هو واجبكما إذ خللتما به على هذا التَّقدير وفي هذا تعريف بأنَّ الله ناصر رسولهρ لئلا يقع أحد من بعد في محاولة التَّقصير في نصره".[1]

ومن القصر أيضاً قول الله تعالى: چ ک ک ک ک چ[2] "واشتمال الكلام على صيغة قصر وعلى ضمير غائب وعلى لفظ الأبتر مؤذن بالمقصود به رد كلام صادر من معين، قال الواحدي: قال ابن عبَّاس: إنَّ العاص بن وائل السَّهمي رأي رسول الله ρ في المسجد الحرام عند باب بني سهم فتحدث معه ومعه أناس من صناديد قريش في المسجد فلمَّا دخل العاص عليهم قالوا له: من الذي كنت تتحدث معه فقال: ذلك الأبتر فإنَّزل الله هذه السُّورة فحصل القصر في قوله: (إن شانئك هو الأبتر)؛ لأنَّ ضمير الفصل يفيد قصر صفة الأبتر على الموصوف وهو شائن النبيρ قصر المسند على المسند عليه وهو قصر قلب أي هو الأبتر لا أنت".[3]

وشاهد آخر في قول الله تعالى: چ □ □ □ □ ى ىٰ ٱ □ □ □ □ □ □ □ □ چ[4] وهنا يفيد ضمير الفصل القصر الإدعائي للمبالغة في خسرأنَّهم العظيم وأنَّه لا خسران أشد منه فهو يمثل أنَّ كل خسران غيره عدم فقصر بذلك وصف الخاسر عليهم. [5]

وقول الله تعالى: چ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ چ[6].

---

(1) التّحرير والتنوير 358/28.

(2) الكوثر/3.

(3) التّحرير والتنوير 576/30.

(4) المجادلة/19.

(5) ينظر التّحرير والتنوير 55/28.

(6) الروم/39.

يقول عنها ابن عاشور: "وجملة: (فأولئك هم المضعفون) جواب وما آتيتم من زكاة أي فموتوه المعتقون أي أولئك الذين حصل لهم الإضعاف وهو إضعاف الثَّواب وضَّمير الفصل لقصر جنس المضعف على هؤلاء وهو قصر إدعائي للمبالغة لعدم الاعتداد بإضعاف من عداهم؛ لأنَّ إضعاف من عداهم إضعاف دنيوي زائل".[1]

وجاء حول قوله تعالى: چ ۇ ۇ ې ې ې ې ۉ ۉ چ[2] "وفي الآية الكريمة قصر لصفة المراقبة بمعنى المحافظة والمراعاة والعلم على الموصوف وهو الله تعالى وطريق القصر هو ضمير الفصل (أنت) ولو لم يكن ضمير الفصل في الآية الكريمة للدَّلالة على القصر لما حسن لأنَّ الله تعالى لم يزل رقيباً عليهم في جميع الأحوال وإنَّما الذي حصل بتوفيته عيسى عليه السلام وقد كان شهيداً عليهم يراقبهم ويأمرهم بعبادة الله أنَّه لم يبق لهم غير الله تعالى ولذا ينبغي أنَّ يتعين إعرابه فصلاً دالاً على القصر".[3]

ومن القصر بضَّمير الفصل في القرآن قوله تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ[4].

قال ابن عاشور: "... وأعلم اسم تفضيل للدَّلالة على أنَّ الله لا يعذب عن علمه أحد من الضالين ولا أحد من المهتدين وأن غير الله قد يعلم بعض المهتدين وبعض المضلين... والضَّمير في قوله: (هو أعلم) ضمير الفصل لإفادة قصر المسند على المسند عليه فالأعلمية بالضالين والمهتدين مقصورة على الله تعالى لا يشاركه فيها غيره ووجه هذا القصر أنَّ الناس لا يشكون في أنَّ علمهم بالضالين والمهتدين علم قاصر لأنَّ كل أحد إذا علم بعض أحوال الناس تخفي عليه أحوال

---

(1) التّحرير والتنوير 106/21.

(2) المائدة /117.

(3) علم المعاني 53/2.

(4) الأنعام/117.

كثير من النَّاس لكن المشركين يحسبون أنَّ الأعلمية وصف لله تعالى ولآلهتهم فنفي بالقصر أنَّ يكون أحد يشارك الله في وصف الأعلمية المطلقة".[1]

ويقول في قول الله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ چ[2] :"والإتيان بضَّمير الفصل يفيد قصر مربوبيته الشعرى على الله تعالى وذلك كناية عن كون ربّ ما يعتقدون أنَّه من تصرفات الشَّعرى أي هو رب تلك الآثار ومقدرها وليست الشعرى ربة تلك الآثار المسندة إليها في مزاعمهم وليس لقصر رب الشعى على الله تعالى دون غيره لأنَّهم لم يعتقدوا أنَّ للشَّعرى رباً غير الله ضرورة أنَّ منهم من يزعم أنَّ الشَّعرى ربة معبودة ومنهم من يعتقد أنَّها تتصرف بقطع النظر عن صفتها".[3]

وأيضاً جاء القصر في قوله تعالى: چ ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ٺ ٺ ٺ ٺ ٺ ٺ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٿ ٿ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ چ[4].

حصر الله تعالى هذه الصفات حصراً إدعائياً للمبالغة وفيه تعريض بالمشركين إذ لم يؤمنوا بالله والملائكة وحرموا النَّاس حقوقهم ولم يصبروا ولم يقيموا الصلاة[5] وأيضاً نجد القصر بضَّمير الفصل في قوله تعالى: چ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڑ ڑ ڑ چ[6] الجملة مفيدة للحصر بمعنى أنَّكم أنتم الظالمون لا إبراهيم لإلصاقكم التهمة بأنَّه ظلم أصنامكم مع أنَّ الظاهر أنَّ تسألوها ممن فعل بها هذا.. [7] ، وفي قوله تعالى: چ ک

---

(1) التّحرير والتنوير 29/8.

(2) النجم/49.

(3) التّحرير والتنوير 153/27.

(4) البقرة/177.

(5) ينظر التّحرير والّتنوير 132/2.

(6) الأنبياء/64.

(7) ينظر التّحرير والتنوير 103/17.

ﮎ ﮏ ﮐ[1] قصر بتعريف جزأي الجملة وضَّمير الفصل قصراً مؤكداً فهو قصر قلب أي دون ما وصفتموه به من البنوة لله. [2]

وهكذا نجد الكثير من الآيات القرآنية الكريمة التي يجئُ فيها ضمير الفصل للدَّلالة على القصر بأنواعه المختلفة.

(1) الصافات/165.

(2) ينظر التّحرير والتنوير 192/23.

المبحث الثَّالث
التَّأكيد

نجد أنَّ ضمر الفصل يفيد التَّأكيد بمعناه العام ولذلك نجد أنَّ العلماء في إيرادهم لمعانيه في القرآن الكريم يصفونه بالتَّأكيد بجانب إفاداته الأخرى وسماه الكوفيون عماداً لأنَّه يدعم به الكلام ويقوى وقد سماه ابن هشام بالفائدة المعنوية وذكر أنَّ جماعة بنوا عليه أنَّه لا يجامع التَّوكيد. (1)

وقد ذكر سيبويه تلك الفائدة لضمير الفصل مسمياً له (الوصف) قاصداً التَّأكيد المحض يقول: "وليس وصفاً بمنزلة الطويل ولكن بمنزلة نفسه".(2)

وقال كذلك: "لأنَّ الفصل يجزئ عن التَّوكيد والتَّوكيد منه".(3)

ونجد أنَّ من ذهب من الكوفيين إلى أنَّ حكمه حكم ما قبله علل بأنَّه توكيداً لما قبله فتنزل منزلة النفس. (4)

وقد علل ابن يعيش لمجيئه من ضمائر الرفع المنفصلة بقوله: "وإنَّما اشترط أنَّ يكون كذلك لأنَّ فيه ضرباً من التَّأكيد، والتَّأكيد يكون بضَّمير المرفوع المنفصل".(5)

ومما يؤكد تلك الوظيفة قول الرَّضي: "وإنَّما قلنا إنَّ الفصل يفيد التَّأكيد لأنَّ معنى (زيدُ هو القائم) زيدُ نفسه القائم".(6)

---

(1) ينظر المغنى 571/2.

(2) الكتاب 387/2.

(3) المرجع السابق 389/2.

(4) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 277/2.

(5) شرح المفصل 239/2.

(6) شرح الكافية 24/2.

ويشير العلوي إلى قول الله عز وجل: چ ذ ث ث ڈ چ[1] وقوله تعالى: چ گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ چ[2] وإلى غيرهما من ضمائر الرفع المنفصلة والتي وردت في نحو تلك السّياقات بقوله: "... فهي مفيدة للتَّأكيد كما ترى لأنَّ الكلام مع ذكرها أبلغ".[3]

ويشير أيضاً إلى قوله تعالى: چ ں ڻ چ[4] : "فيه دَّلالة على مزيد اختصاصهم بالإيمان واستحقاقهم لصفته من بين سائر الخلق فيؤخذ الاختصاص والتَّأكيد من هذا الضَّمير".[5]

ويذكر النُّحاة أنَّ ضمير الفصل هو تكرار لفظي للمبتدأ أو ما أصله كذلك من ذلك قول الزَّجاج في حديثه عن قوله تعالى: چ ۓ ۓ ڭ ڭ چ[6] يقول: "... إلاَّ أنَّ (هم) دخلت فصلاً وإن شئت كانت تكريراً للاسم". [7]

ومن النَّماذج القرآنية التي تثبت هذه الوظيفة لضَّمير الفصل في القرآن الكريم قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڃ ڃ چ ڃ ڃ ڃ چ چ چ[8] يقول ابن عاشور: "وأكدت الجملة بحرف التَّوكيد ولامه وضَّمير الفصل تصويراً لعظمة ورزق الله تعالى".[9]

---

(1) الزخرف/76.

(2) الكهف/39.

(3) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة /144.

(4) الأعراف/57.

(5) الطراز 145/2.

(6) البقرة/5.

(7) معاني القرآن وإعرابه، الزَّجاج 74/1.

(8) الحج/58.

(9) التّحرير والتنوير 113/17.

وأيضاً قوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ[1] نجد أنَّ الضَّمير (نحن) ضمير فصل دخلت عليه اللام وبذلك صار الخبر مؤكداً بأن واللام وضَّمير الفصل لتحقيقه وتنزيل المخاطبين في إشراكهم منزلة المنكرين للأحياء والإماتة.[2]

وجاء ضمير الفصل مؤكداً كذلك في مثل قول الله تعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭼ[3].

يقول ابن عاشور: "إذ قد اتضح لهم المعنى التَّعريضي من كلامه فعرفوا أنَّه يتكلم مريداً نفسه وتَّأكيد الجملة بـ(إنَّ) ولام وضَّمير الفصل لشدة تحققهم أنَّه يوسف عليه السلام".[4]

وقول الله: ﭽ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﭼ[5].

يقول: ".... يقول : "وضَّمير (نحن) تَّأكيداً لضَّمير(كنا) إشعاراً بجدارتهم بالغلبة وثقتهم بأنَّهم أعلم الناس بالسحر، فأكدوا ضَّميرهم لزيادة تقرير مدلوله".[6]

وكذلك أفاد ضمير الفصل التَّأكيد في قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ[7] فضَّمير الفصل (هم) جاء لتقوية الخبر ومنه قول الله تعالى: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﭼ[8] حدد ابن عاشور فائدة الضَّمير التَّوكيدية يقول: "وضَّمير الفصل هو يبتدي للتقوِّى أي لتحقيق الخبر ولا موقع للقصر هنا إذ ليس في المقام رد على من يدعي أنَّ غير الله يبدئ ويعيد". [9]

---

(1) الحر/23.

(2) ينظر التّحرير والتنوير.

(3) يوسف/90.

(4) التّحرير والتنوير 48/13.

(5) الأعراف/113.

(6) التّحرير والتنوير 46/9.

(7) النجم/52.

(8) البروج/13.

(9) التّحرير والتنوير 248/30.

ومن ذلك قول الله تعالى: چڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ چ[1] أعرب الضَّمير (أنت) في الآية السابقة توكيداً للضَّمير المتصل وقد استعير لمحل النصب تَّأكيداً له. [2]

وجاء عند درويش في الآية السابقة نفسها: "... (إنك أنت) تكرير للضَّمير المتصل بالمنفصل اقتصر على أحد مما كان بهذه المثابة في غلبة موسى والإثبات لقهره ولذلك أكد بالضَّمير المنفصل (أنت) الضَّمير المتصل في قوله (إنك) وهو مناسب في المعنى والإفراد مثله وتَّأكيداً لقوله (أنك) كرر هذا الضَّمير ليثبت وقوع غلبة موسى وانتصاره على فرعون وقومه".[3]

وذكر كذلك أنَّ للآية الكريمة فوائد أنَّ الخبر فيها مؤكداً فلا يكون ابتدائياً ووجود التكرير في (أنت) فيه تَّأكيد لفظي وأن لام التَّعريف في الأعلى أيضاً تحديد لأنَّه لو كان نكرة لصلح ليكون لأي واحد من أفراد جنسه ثم ذكر فائدة (أفعل) وما لها من الدَّلالة على التفضل. [4]

وقد أورد السامرائي بعض المقارنات اللَّطيفة بين الآيات مثل مقارنته بين قول الله تعـــــــالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ[5] وقوله تعالى: چھ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى چ[6] يقول: "... فانظر إلى الفرق بين الآيتين فقد جاء بضَّمير الفصل دون الأخرى، وذلك أنَّه لما عدل عن قوله: (رضي الله عنه ورضوا عنه) إلى قوله: (رضوان من الله أكبر) جاء بالجملة الاسمية الدالة

---

(1) طه/68.

(2) ينظر الجدول في إعراب القرآن 215/6.

(3) إعراب القرآن وبيانه 215/6.

(4) ينظر المرجع السابق 215/6.

(5) التوبة/100.

(6) التوبة/72.

على الثبوت والتي هي أقوى من الفعلية ثم أخبر بأن رضوان الله أكبر من الجنات وملذاتها فناسب عظم ذلك المجئ بضَّمير الفصل فقال: چ ې ې ې ى ى چ. [1]

ومقارنة أخرى بين قول الله تعالى: چ ہ ہ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﮲ ﮳ ﮴ ﮵ ﮶ ﮷ ﮸ ﮹ چ[2] وقولـــه تعـــالى: چ ﮺ ﮻ ﮼ ﮽ ﮾ ﮿ ﯀ ﯁ ﯂ ﯃ ﯄ ﯅ ﯆ ﯇ ﯈ ﯉ ﯊ ﯋ چ[3] يقول: "فإنَّت تلاحظ تشابه بالآيتين إلاَّ أنَّ وجود ضمير الفصل في آية الحج: چ ﮲ ﮳ چ وخلوها منه في آية لقمان: چ ﯇ ﯈ چ وسّياق الآيتين يوضح ذلك فآية الحج واقعة في سّياق الصِّراع بعد ذكر الأمم السَّابقة وتكذيبهم لرسلهم يقول تعالى: چ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ چ[4] فهنا سعي لإطفاء نور الله وقتل كلمة الحق وتستمر الآيات تصور سعي أهل الباطل لإطفاء نور الله وليس شيء من ذلك في آية سورة لقمان بل سبقها جدال ليس فيه صدام فلما كان الموقف مختلف اختلف التَّوكيد في الآيتين حسب ما اقتضاه سّياق المعاني. [5]

وهكذا أرى أنَّ التَّأكيد غرض من أغراض ضمير الفصل يظهر من خلال المعنى العام للسّياق وقد يقترن مع أغراض أخرى من أغراض ضمير الفصل وأرى أنَّه من الخطأ ربط بعض الباحثين وظيفة التَّأكيد بقرائن لفظية محضة يقصدون بها التَّأكيد (الاصطلاحي).

وأرى أنَّ وظائف ضمير الفصل وظائف متداخلة تصب كُلها في معين تقوية الكلام وتَّأكيده فوظيفة، القصر التي أشرت إليها إنَّما هي ضربً من التَّأكيد ونجد أنَّ أغراض القصر التي ساقها البلاغيون وعنها تمكين الكلام وتقريره والإيجاز وتحديد

---

(1) معاني النَّحو 47/1.

(2) الحج/62.

(3) لقمان/30.

(4) الحج/51.

(5) ينظر النحو السامرائي 49/1.

المعنى كاملاً هي متحققة في القصر بضَّمير الفصل وهي أغراض لا تنفصل في بعض جوانبها من أغراض التَّأكيد.

والناظر للسِّياقات التي يرد فيها ضمير الفصل يجد أنَّه غالباً ما يأتي في سّياقات مليئة بعناصر التَّوكيد الأخرى مثل الجمل المشتملة على (إنَّ) و(لام الابتداء) ومثل مجيئه مع الجملة الاسمية المعرفة الطرفين وما له من دَّلالة الحصر والقصر ومثل مجيئه بعد ضمير الشأن ومعلوم دَّلالة ضمير الشأن وأهميته[1] ومثل مجيئه مع (أفعل) التفضيل وما لها من إقرار تفوق صاحبها في الصِّفة المعينة بل نظر العلماء إلى مقام الجمل السّابقة واللاحقة للوقوف على معانيه التَّأكيدية.

(1) ينظر دلائل الإعجاز /166.

الـخـاتـمـة

بحمد الله وعونه وتوفيقه وصلت الباحثة إلى ختام هذا البحث الموسوم بضَّمير الفصل في القرآن الكريم وإنَّما بعون الله تقضى الحوائج وتنال الرَّغائب ومنه الحول والقوة، وقد سار البحث وفق الخطة المرسومة له في فصوله الثلاثة عارضاً لآراء النُّحاة حول هذا الضَّمير متتبعاً لأوجه اتفاقهم واختلافهم حول أوضاع هذا الضَّمير في سّياقاته المختلفة وعارضاً كذلك دلالات هذا الضَّمير كل ذلك تطبيقاً وصفياً على كتاب الله وكان نتاج ذلك أنَّ توصلت الباحثة إلى:

1. كثرة ورود ضمير الفصل في القرآن الكريم كثرة تجعله مجالاً تطبيقياً لكل أنواع الدراسات المتوقعة على ضمير الفصل.

2. بُعد العلماء الأوائل عن النَّظرة الشَّاملة لسّياقات ضمير الفصل التي ورد ويرد فيها أحد أهم أسباب الخلاف بينهم.

3. عرض آراء وأقوال العلماء الأوائل يوضح أنَّهم لم يوفوا وظيفته في أداء المعنى حقها.

4. لو درس ضمير الفصل وفق نظرية المعاني عند عبد القاهر الجرجاني لكان الدرس أشمل وأكمل.

5. دلالات ضمير الفصل متداخلة في أغلب الأحيان ومن الخطأ النَّظر إلى التَّوكيد كوظيفة نَّحويَّة بل ينبغي النظر إلى ضمير الفصل كأداة تَّأكيد للمعنى بمفهوم التَّوكيد العام.

6. يظل ضمير الفصل (ضميراً) حتى ولو لم يود وظيفة نَّحوية؛ فللضَّمير وظيفة يؤديها بدلالته على معناه في نفسه.

7. دراسة ضمير الفصل في سّياقاته المختلفة – دراسة تشمل حتى الجمل السابقة واللاحقة – تعين على تفسير الآيات التي ورد فيها.

وبناءً على تلك الحقائق توصي الباحثة بالآتي:

1- دراسة (ضمير الفصل) دراسة تجمع كل السّياقات حتى الخلافية منها وصب الدراسة في قالب المعاني، كما له وظيفة بتحديد كون ما بعده خبر.

2- تدريس (ضمير الفصل) لطلاب المرحلة الثَّانوية وأن تكون الدَّراسة بصورة شاملة موجزة حيث لا توجد أدنى إشارة له في تلك المرحلة.

وأرجو أنَّ يكون عملي مفيدٌ لطلاب العربية ومحبيها وأختم بما بدأت في أنَّ الحمد لله، فإنَّ كان التّوفيق فهو من عند الله وإن كان التّقصير فهو من عند البشر، وحسب النفس قليل رضا أنَّ بذلت ذلك الجهد في خدمة تلك اللُّغة السَّامية.

الفهارس الفنية

البيت	القائل	الصفحة
وكانت بالأباطح من صديق **يراني لو أصبت (هو) المصابا**	جريـــر بـــن عطية الخطفي	13

الملاحق

قائمة مراجع البحث:

*** القرآن الكريم:**

1. آراء في الضَّمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، خليل أحمد عمايرة، القاهرة، دار البشير، 1989م.
2. ارتشاف الضرب، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رمضان عثمان محمد مطبعة المدني، الطبعة الأوَّلى 1418هـ-1998م.
3. إعراب القرآن وبيانه، درويش، محي الدين درويش، سوريا، دار الإرشاد، الطبعة الرابعة، 1405هـ.
4. إعراب القرآن، القاضي، محمد محمود القاضي، أشرف عليه وراجعه د. كمال محمد بشر ود. عبد الغفار حمَّاد، الصحوة، الطبعة الأوَّلى، 1431هـ-2010م.
5. إعراب القرآن، المنسوب للزَّجاج، تحقيق دراسة إبراهيم الأبياري، النَّاشر دار الكتب اللبناني، بيروت.
6. إعراب القرآن، النحَّاس، أبي جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل، تحقيق: دكتور زهير غازي زاهر، عالم الكتب مكتبة النَّهضة العربية، الطبعة الثَّانية، 1405هـ-1985م.
7. أمالي ابن الشَّجري، ابن الشجري، حيد أباد الدكن، طبعة دار المعارف، بيروت.
8. الآمالي النَّحوية، ابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأوَّلى، 1405هـ-1985م.
9. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب في جميع القرآن، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن حسين، بيروت، دار الفكر، 1414هـ- 1993م.
10. الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، كمال الدَّين أبي البركات عبد الرَّحمن بن محمَّد بن أبي سعيد، دار الطلائع، القاهرة للنشر والتَّوزيع، 2009م.
11. الإيضاح العضوي، أبي علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغَّفار،

تحقيق حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأوَّلى سنة النشر 1389هـ-1969م.
12. البحر المحيط، أبي حيان، محمد بن يوسف، تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأوَّلى 1413هـ-1993م.
13. البيان في إعراب القرآن، أبي البقاء، عبد الله بن حسين العبكري، تحقيق علي محمد محمود البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان.
14. التَّحرير والتَّنوير، في المعنى السديد وتنوير العقل الجديد في تفسير كتاب الله المجيد، ابن عاشور، محمد طاهر بن محمد الطاهر، الدَّار التَّونسية للنشر، 1984م.
15. الجدول في إعراب القرآن، محمود صافي، مراجعة لينة الحمصي، بيروت، لبنان، دار الرشيد، الطبعة الأوَّلى، 1406هـ-1986م.
16. حاشية الصَّبان، الشَّيخ محمد بن علي الصَّبان الشافعي، ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدّين، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمَّية، بيروت، لبنان.
17. الحماسة البصريَّة، علي بن أبي الفرج بن الحسن، تحقيق مختار الدِّين أحمد، عالم الكتب، بيروت.
18. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، عبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، طبعة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة.
19. دلائل الإعجاز، الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الثَّالثة مطبعة المدني القاهرة، 1992م.
20. شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن مالك، تحقيق عبد الرَّحمن السيد، القاهرة، الطبعة الأوَّلى، 1405هـ-1985م.
21. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدَّين محمد بن الحسن الاستراباذي النَّحوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ-1982م.
22. شرح مفصل الزَّمخشري، ابن يعيش، موفق الدَّين يعيش بن علي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأوَّلى، 2000م.
23. صفحات من اللغة والنَّحو، غالب، د. محمد غالب عبد الرحمن وراق، مطابع

السودان للعملة، الخرطوم، الطبعة الأوَّلى، 2015م.
24. الطراز المتين لأسرار البلاغة، العلوي، يحي بن حمزة العلوي، بيروت، دار الكتب العلمية.
25. علم المعاني، بسيوني عبد الفتاح، مطبعة السَّعادة، الطبعة الأوَّلى، 1408هـ-1988م.
26. فتح الرحمن، بكشف ما يلتبس في القرآن، الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، تحقيق محمد علي الصابوني، بيروت، لبنان، دار القرآن الكريم، 1403هـ-1983م.
27. فتح القدير الشوكاني، محمد بن علي بن محمد عبدالله الشَّوكاني، تحقيق سيد إبراهيم، دار ابن كثير الطبعة الأوَّلى، 1414هـ.
28. القاموس المحيط، الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر بن محمد بن يعقوب، تحقيق مكتب تحقيق التَّراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، الطبعة الثَّانية، 1407هـ-1987م.
29. القراءات الشاذة، ابن خالويه، لينبرج سنة 1934م.
30. كتاب الشِّعر ، أبويعلى الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطِّناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1408هـ- 1988م.
31. الكتاب، سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السَّلام محمد هارون، عالم الكتب للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت.
32. الكشاف عن حقائق التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل، الزَّمخشري، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزَّمخشري الخوارزمي، شرحه وراجعه يوسف الحمادي، مكتبة مصر، سعيد جودة السحَّار.
33. اللبُّاب في مسائل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق مختار طليمات، بيروت، دار الكتب والفكر الطبعة الأوَّلى 1416هـ-1995م.
34. لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور

الأفريقي، بيروت، دار صادر، الطبعة الأوَّلى 1410هـ-1992م.
35. مجالس ثعلب، أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر، دار المعارف، 1960م.
36. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جنى، ابو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق علي الجندي، لجنة إحياء التَّراث الإسلامي، 1356هـ.
37. المدارس النَّحوية، شوقي ضيق، دار المعارف كورنيش، النيل القاهرة، الطبعة الثَّامنة.
38. مسائل نَّحوية بين ابن هشام وأبي البقاء، د. حمزة عبد الله النشرتي، 1406هـ-1986م.
39. مشكل إعراب القرآن، حكى، مكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبعة دمشق، 1394هـ-1974م.
40. معاني القرآن وإعرابه، الزَّجاج، أبي اسحاق، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1973م.
41. معاني القرآن، الأخفش، أبي حسن سعيد بن مسعدة، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة العصرية، الكويت 1400هـ-1979م.
42. معاني القرآن، الفرّاء، أبو زكريا يحي بن زياد، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.
43. معاني النَّحو، السَّامرائي، فاضل صالح السَّامرائي، دار الكتب للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأوَّلى، 1420هـ-2000م.
44. معاني مقاييس اللُّغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العربية، الطبعة الأوَّلى، 1371هـ.
45. المعجم الوجيز، معجم اللُّغة العربية ، القاهرة، طبعة خاصة بوزارة التَّعليم، إبراهيم أنيس وآخرون 1425هـ-2004م.
46. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، قطر، إدارة إحياء التراث الإسلامي،

1985م.
47. معجم مصطلحات النَّحو العربي، الخليل، تصدير د. مهدي علام، لبنان، الطبعة الأوَّلى 1410هـ-1990م.
48. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنَّشر الدَّار النموذجية، المطبعة العصرية.
49. المفصل في صنعة الإعراب، الزَّمخشري، أبي القاسم جاز الله محمود بن عمر، قدم له ووضع هوامشه د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
50. المقتضب، المبرِّد، أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مصر وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث، 1399هـ.
51. النَّحو الوافي، عبَّاس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر.
52. همع الهوامع، السُّيوطي، جلال الدين السُّيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م.

فـهـرس الـمـحـتـويـات

الموضوع	الصفحة
آية	أ
إهداء	ب
شكر وعرفان	ج
مستخلص البحث بالغة العربية	د
مستخلص البحث بالغة الإنجليزية	هـ
المقدمة	و
أ/ الفصل الأوَّل: ضمير الفصل بين اللغَّويين والنَّحويين	
المبحث الأوَّل: التَّعريف بضَّمير الفصل	2
المبحث الثَّاني: ماهية ضمير الفصل وشروط تحققه	7
المبحث الثَّالث: إعراب ضمير الفصل	23
ب/ الفصل الثَّاني: ضمير الفعل في القرآن الكريم	
المبحث الأوَّل: ما تتعيّن فيه الفصلية.	30
المبحث الثَّاني: ما يحتمل الفصلية وغيرها.	37
المبحث الثَّالث: مواطن يقع فيها ضمير الفصل بين المعرفة و غير المعرفة.	49
المبحث الرابع: دخول لام الابتداء على ضمير الفصل.	51
ج/ الفصل الثَّالث: دَّلالة ضمير الفصل في القرآن الكريم	
المبحث الأوَّل: رفع اللبس عما بعده بكونه خبراً لا تابعاً	57
المبحث الثَّاني: القصر	61
المبحث الثَّالث: التَّأكيد	67
الخاتمة	84

الفهارس الفنية	85
فهرس الأشعار	86
الملاحق	87
قائمة المراجع	88